



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية

بحث مقدم لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد

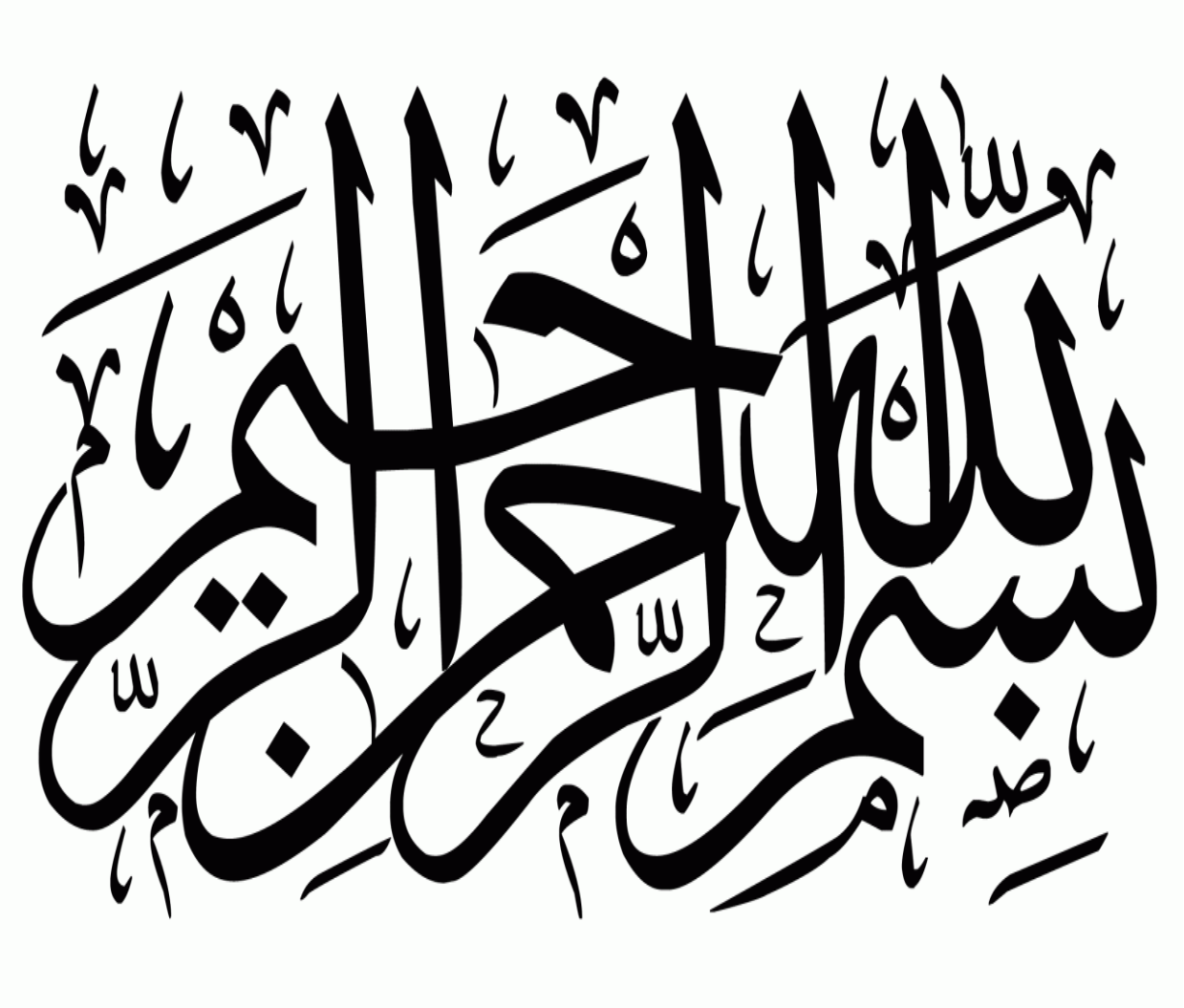
مبارك عبد الحكيم مبارك

تحت إشراف الدكتور

خالد العليمي

محسن الأضرعي

2020/2019م



الإهداء

اهدي العمل المتواضع لمن حملتني وهنن على وهن وسهرت وربت ومن جسدها
أعطت وغذت يا أعذب كلمة نقشت في ذاكرتي ونطق بها اللسان يا من جعل
الرحمن الجنة تحت قدميك "أمي العزيزة"

الى من لعبني وداعبني كطفل بل كرضيع الى من كان سبباً في نجاحي "أبي
الغالي" انت الوجود وانت الجود وانت العطاء وانت السخاء وانت الحياة ومنك
استمد

"اسالكما الرضا والسلوان ان شاء الله" والى أستاذ وعميد كلية العلوم الإدارية
والمالية / خالد العلمي والأستاذ رئيس قسم المحاسبة / محسن الاضرعي.

والى كل من مد يد العون

والى كل من وجه لي كلمة طيبة ومشجعة.

الآية

قال تعالى

{إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ}

(3 آل عمران آية 190-191)

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

"شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة والو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم"

(آل عمران 99)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لي على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
فإنني أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً أن وفقني في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / خالد العلمي عميد كلية العلوم الإدارية والمالية، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لي المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / خالد العلمي، والدكتور / جميل الجويد والدكتور/محسن علي مثنى الأضرعي والدكتور/محمد الصلوي، لما تفضلاً في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.
كما لا يفوتني أن اشكر رئيس جامعة المستقبل الأستاذ الدكتور /عبد الهادي الهمداني وأخص بالشكر الاستاذ الدكتور/عبد الغني النور عميد كلية العلوم الإدارية والمالية السابق

على لتعاونهم الدائم ومد يد العون والمساعدة.
وأخيراً أتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا أنسى أعظم شكر إلى أغلى اشخاص إلى قلبي كل دكتور قام بتدريسي وارشادي وكان سبباً في تفوقي.
وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
ب	البسمة
ت	الإهداء
ث	الآية
ج	الشكر والتقدير
ح-ذ	قائمة المحتويات
1	ملخص البحث
2	Abstract
3	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
3	المبحث الأول: منهجية البحث
5-4	المقدمة
5	مشكلة البحث
6	أهداف البحث
6	أهمية البحث
6	فرضيات البحث
7	منهجية البحث
7	حدود البحث
8	مصادر جمع المعلومات
10-8	المفاهيم والمصطلحات
11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14-11	الدراسات السابقة
15	خلاصة الفصل الأول
16	الفصل الثاني: الإطار النظري
17	المبحث الأول:- الإفصاح المحاسبي
19-17	الإفصاح المحاسبي-التعريف والنشأة
21-19	مراحل تطور الإفصاح المحاسبي

22-21	أنواع الإفصاح المحاسبي
22	أهمية الإفصاح المحاسبي
23	أهداف الإفصاح المحاسبي
25-24	العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي
26	المبحث الثاني- التقارير المالية
26	مقدمة عن التقارير المالية
27-26	أنواع القوائم المالية
29-27	أهداف القوائم المالية
29	فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات
29	فاعلية التقارير المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات
30	المبحث الثالث- اتخاذ القرار
30	مفهوم اتخاذ القرار
32-30	مراحل عملية اتخاذ القرار
33	خصائص اتخاذ القرار
35-33	أنواع القرارات
35	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار
36	الفصل الثالث: الاستثمارات الأجنبية
37	مقدمة عن الاستثمارات الأجنبية
37	تعريف الاستثمارات الأجنبية
38	مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
38	أنواع الاستثمار
39-38	أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
40-39	محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
40	الاستثمار من ناحية الشكل
41	الاستثمار من الناحية الاستراتيجية
41	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر
42-41	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
48-43	مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

52-49	عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
59-53	الاستثمار في اليمن
60	خلاصة الفصل الثالث
61	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
62	المبحث الأول: إجراءات البحث
62	منهجية البحث
62	مجتمع البحث وعينة البحث
64-63	مقياس أداة الدراسة الميدانية
65-64	صدق أداة الدراسة
66	الأساليب الإحصائية المستخدمة
66	1: التوزيع التكراري والنسب المئوية
66	2: المتوسط الحسابي
66	3: الانحراف المعياري
72-67	أولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة
73	ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان
75-73	المحور الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار
77-75	المحور الثاني: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار
79-77	المحور الثالث: يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين
79	ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة
80	الاستنتاجات والتوصيات
81-80	أولاً: الاستنتاجات
82	ثانياً: التوصيات
85-83	المراجع العربية
85	المراجع الأجنبية
86	المواقع الإلكترونية

87	الملاحق
88	الاستبيان

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
43	جدول رقم (1) تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000)
46	جدول رقم (2) تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1998)
47	جدول رقم (3) إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية
51	جدول رقم (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (1997-2002)

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الى دراسة الإفصاح المحاسبي والخصائص النوعية والضوابط والارشادات المحاسبية وتأثيرها على ترشيد قرارات الاستثمار. والمساهمة في بيان كيفية إعداد التقارير المالية وطرق القياس والإفصاح وأثره على الاستثمار وكيفية تحسين جودة القوائم المالية. والوصول بها الى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومدى التزام الشركات اليمنية للإفصاح عن القوائم المالية الالزامية والبنود والعناصر التي يتوجب ان تفصح عنها هذه القوائم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وكذلك تحديد المعلومات التي يتم تحديد الإفصاح عنها في تقارير الشركات من خلال استعراض القوائم. حيث تناول الباحث الإفصاح المحاسبي مفهومه وأنواعه ومقوماته وأساليبه والعوامل المؤثرة على عملية الإفصاح وتناول جودة المعلومات المحاسبية من حيث مفهومها ومعاييرها وخصائصها. ودرس القوائم المالية تعرفيها وأنواعها وفوائدها ووظائفها ودورها في عملية الاستثمار وماهي المعلومات التي يجب أن تقدمها وكيفية الاستفادة من هذه المعلومات وكيفية قراءة هذه القوائم وتم تطبيق الدراسة على الهيئة العامة للاستثمار.

Abstract:

The study aimed to study the accounting disclosure, qualitative characteristics, accounting controls and guidelines and their impact on the rationalization of investment decisions. And contribute to the statement of how to prepare financial reports, methods of measurement and disclosure and its impact on investment and how to improve the quality of financial statements. And to reach them to the required level of disclosure of information in accordance with international accounting standards and the extent of the commitment of Yemeni companies to disclose mandatory financial statements and the items and elements that must be disclosed in these lists in accordance with international accounting standards as well as determine the information that is specified in the corporate reports through review Lists. Where the researcher discussed accounting disclosure, its concept, types, components, methods, and factors affecting the disclosure process, and dealt with the quality of accounting information in terms of its concept, standards, and characteristics. And study the financial statements you know, their types, benefits, functions, their role in the investment process, what information should be provided, how to benefit from this information, how to read these lists, and the study was applied to the General Authority for Investments.

الفصل الأول / الإطار العام للبحث:

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

المحاسبة هي العلم الذي يدرس القياس والايصال والتفسير للنشاطات المالية وذلك من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية من خلال قوائم مالية تعد عن فترات زمنية لتوصيل المعلومات التي تعكس أداء المشروعات وتحتاج كثير من الجهات والافراد للمعلومات لترشيد قرارات الاستثمار كلاً في مجال اختصاصه وعملة. في العقود الأخيرة اتاحت التطورات الاقتصادية الكثير من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على مستوى دولي وكذلك بسبب التحول الى النظام الاقتصادي الحر بأدواته وأجهزته المختلفة وتزايد الاستثمارات الاجنبية في اليمن وانضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية. ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المطلوبة منها ولتكن ذو فائدة فقد اشترطت المنظمات المهنية توفر الإفصاح والشفافية باعتبارها وسيلة أساسية لتوفير المعلومات للمستخدمين. ويقصد بالإفصاح المحاسبي أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على مدى خبره مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور ثلاثة مفاهيم للإفصاح وهي الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا. هذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعد على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب. الإفصاح العادل: يركز مفهوم الإفصاح العادل على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة. الا ان هناك انتقادات على هذا المفهوم حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد. اما الإفصاح الكافي فهو الأكثر استخداماً من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث أنه وفقاً لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملزمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب. ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملزمة لمستخدمي المعلومات. في ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها اصدار القواعد والاجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الافصاح في القوائم المالية الخاصة بالشركات.

حيث أن الاستثمار الأجنبي يقصد به قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية في بلد آخر، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله

للمشاركة في الإدارة وحيازة على حصة ثابتة تصل إلى أكثر من 10%. وحسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة بالاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيراً فعالاً في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق خلق أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أو بامتلاك كامل لمؤسسة قائمة بذاتها بنسبة 100 % من رأس مالها الاجتماعي أو المساهمة في مؤسسة جديدة. تمثل النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في القواعد القانونية والإجرائية التي تضعها الدولة المضيفة وتصدرها على صورة تشريعات قانونية تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال ما تقدمه من تسهيلات مالية وإدارية ومن حوافز ضريبية وغير ضريبية، وما توفره من ضمانات موضوعية وإجرائية تلبي المتطلبات الدولية وتواكب المستجدات والتطورات.

سوف أسلط الضوء في هذه الدراسة على دراسة ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول البحث عما إذا كان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الصادرة من الشركات والتي يتم التحكم بها من خلال تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وبالتالي فإن الإفصاح الموجود يقتصر على المعلومات المختصرة ويمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- 1- ما العلاقة بين الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي؟
- 2- ما العلاقة بين الخصائص النوعية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي؟
- 3- ما العلاقة بين الضوابط والارشادات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي؟

أهداف البحث:

- 1- التعرف على العلاقة بين الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.
- 2- التعرف على العلاقة بين الخصائص النوعية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.
- 3- التعرف على العلاقة بين الضوابط والارشادات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

أهمية البحث:

علمية:-

- 1- قلة البحوث التي تتناول أهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار الخارجي.
- 2- المساهمة في رفع درجة الوعي الثقافي الاستثماري لدى الشركات والافراد والمؤسسات اليمنية.
- 3- اثراء المكتبة بهذا البحث والتطوير العلمي.

عملية:-

توجيه أنظار المحاسبين بشكل عام والجهات المنظمة للمحاسبة في اليمن بشكل خاص إلى أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على وظيفة القياس بالشكل الذي يؤدي إلى إظهار قوائم مالية تعبر بشكل واضح عن أنشطة وعمليات الشركات بحيث توفر معلومات ملائمة تعين فئات مختلفة من المستخدمين في وضع التنبؤات وصنع القرارات الاستثمارية والتي تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية.

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على التساؤلات المشكلة وتحقيقي اهداف البحث سوف يقوم الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.
- 2- توجد علاقة بين الخصائص النوعية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.
- 3- توجد علاقة بين الضوابط والارشادات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي احد ابرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في اطارها الصحيح وتتميز بطريقتها الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظراً لوجود الباحث في قلب الميدان او المكان المتعلق بالدراسة ولذلك اعتمدت في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر ضروري في البحوث العلمية وذلك لوصف المفاهيم العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، وتحليله من خلال المعطيات والأرقام والتعديلات، وذلك لمعرفة دور الإفصاح المحاسبي في الهيئة العامة للاستثمار وما مدى جذب الاستثمارات الخارجية.

حدود البحث:

ان لحدود البحث أهمية كبيرة فهي تتيح للباحث امكانية التجريد والعزل الفكري في موضوع البحث المحدد بهذه الحدود بحيث يحصر فيها التفكير ويبني عليها الفرضيات والافتراضات فهي بالتالي تسهل البحث على الباحث وتتيح له إمكانية انجاز البحث بوقت أقصر فحدود البحث تعد عاملاً مهماً من عوامل نجاح البحث فلا بد لكل باحث من تعيين ورسم حدود البحث الذي يريد القيام به.

زمانية- 2019-2020

مكانية:- الهيئة العامة للاستثمار

موضوعية:- الإفصاح المحاسبي، في جذب الاستثمارات الخارجية.

مجمع عينة البحث:- موظفي كافة الإدارات والاقسام في الهيئة العامة للاستثمار

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

(1) مصادر أولية:

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

(2) مصادر ثانوية:

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات ومواقع الانترنت التي تناولت الموضوع وقد حاول الباحث الحصول على المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

المفاهيم والمصطلحات

الإفصاح: يعتبر مفهوم من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وبما يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات لأغراض اتخاذ القرارات (الدون س. هندريكسن، 1990، ص 765)، كما يعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، ونظراً لما اكتسبه من الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام ودارجاً على السنة كافة في المجتمع، بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيداً من الشفافية (د. شريف البار دوي، مايو 2000، ص 30-31)، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية (تقارير مالية) وغير المحاسبية (تقارير غير مالية) صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية، ولا عجب بعد ذلك بأن يكون الإفصاح المحاسبي هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظام حوكمة الشركات، وذلك لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية. وغير ذلك من أهداف الحوكمة.

القوائم المالية: عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما، وتحتوي غالباً على معلومات عن الدخل، والميزانية العمومية، والأرباح، والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تطبقها كافة الشركات، وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة وتُعرف القوائم المالية بأنها: تقارير تُساهم بتوضيح الحالة المالية للمنشأة أثناء وقت ما، أو فترة محددة من الزمن ومن التعريفات الأخرى للقوائم المالية أنها: بيانات تنظم بناءً على إجراءات منطقية، وتهدف إلى نقل معلومات عن أغلب المكونات المالية للشركات الأعمال، وقد تظهر معلومات عن لحظة معينة، أو قد تُساهم بتوضيح مجموعة من العمليات المالية خلال مدة معينة.

قرارات الاستثمار: أن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدي سلامة القرارات الاستثمارية التي اتخذت في بدء حياة المشروع، ويرجع هذا إلى أن القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر خطورة. فالقرارات الاستثمارية يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات كبيرة نسبياً وإن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المشروعات الاستثمارية تتحقق على مدار فترة زمنية طويلة مما يدعو إلى ضرورة أخذ مشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود في الحسبان ، كما أن القرارات الاستثمارية يترتب عليها أنفاق مبالغ ضخمة قد تستدعي قيام المشروع باقتراض مبالغ ضخمة أو زيادة رأس ماله ، مما يؤثر على الهيكل المالي للمنشأة ، ويتوقف نجاح المشروع في المستقبل على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بدء حياة المشروع ، فقرار الاستثمار يعتبر من القرارات الهامة وربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال أهم ولا أخطر من قرار الأنفاق الاستثماري .

الاستثمار: ان مفهوم الاستثمار المالي ينطوي على الاستثمار في الاوراق المالية(الاسهم والسندات)،ولذلك يصنف الاستثمار المالي الاجنبي ضمن الاستثمار الاجنبي غير مباشر وهو توظيف الاموال التي تعود لمستثمرين اجانب في اسواق الاوراق المالية الموجودة في الدول التي تسمح تشريعاتها القانونية للمستثمرين الاجانب من الاستثمار في الاوراق المالية المتداولة في الاسواق المالية التي يسمح للمستثمر باقتنائها مالكاً لأصول ثابتة ومتداولة للشركات التي تعود لها هذه الاسهم، وبالتالي يصبح له حق البيع كلما اصبحت اسعار الاسهم التي اقتناها مرتفعة قياساً بسعر الشراء اذا كان هذا المستثمر من النوع الذي لا يحتفظ بملكية الاسهم،

وانما هو من النوع الباحث عن العائد السريع من خلال الفرق بين سعري الشراء والبيع، وسمي هذا الاستثمار غير مباشر لان ليس للمستثمر الاجنبي حق في ادارة موجودات الشركة التي اقتنى اسمها، ويغلب عليه بانه استثمار قصير الاجل لان المستثمر الذي اشترى الاسهم ربما يبيع خلال ساعات أو ايام أو اسابيع. والنوع الثاني من الاوراق المالية، السندات وهي وثائق مديونية تطرح من قبل الشركات المساهمة التي تتداول اوراقها في الاسواق المالية، وتلجأ الشركات الى طرح السندات في السوق المالية طلبا للتمويل عندما تحتاج الى التمويل بسبب التوسعات الاستثمارية الناتجة عن تزايد الطلب على منتجاتها ولا تتوفر لديها المتطلبات المالية اللازمة لتمويل الاستثمار الجديد والامر الاخر ان هذه الشركات وبحكم ملكيتها الخاصة لا ترغب ادارتها بدوافع من المالكين بدخول مالكين جدد، ولذلك فهي تتجنب طرح الاسهم الجديدة للتمويل ولذلك فان المالكين احيانا يتنازلون عن حقهم في الارباح الواجبة توزيعها فيعيد استثمارها لتفادي طرح اسهم جديدة ودخول مالكين جدد لما ينطوي على ذلك من تبعات غير مقبولة من قبل المالكين مثل المشاركة في اتخاذ القرارات اذ تتسع هذه الدائرة عندما يدخل مالكون جدد اضافة الى انخفاض العوائد على الاسهم بسبب تزايد اعدادها وعليه بإمكاننا القول ان الاستثمارات الاجنبي غير المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر على انتقال الاموال النقدية ويحصل في سوق الاوراق المالية من شراء اسهم وسندات وليسهم في توليد أو دخول سلع وخدمات جديدة، ويمتاز الاستثمار الاجنبي المباشر عن غير المباشر من حيث المبدأ من خلال بعدين البعد الاداري، أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الاجانب على ادارة شركة ما. والبعد الزمني المتمثل بالأفق الاستثماري القصير او الطويل المدى ويضيف البعض ان الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين توضح التناقض الرئيس بينهما فان الدافع الجارف للاستثمار من جانب المستثمرين في الاستثمار الاجنبي غير المباشر هو مشاركتهم في ايرادات المشاريع المحلية من خلال مكاسب راس المال وارباح الاسهم، وبالتالي فان الاكثر اهمية بالنسبة لهم هو ان يكون راس المال أسهل التحويل إلى البلد الام .

الدراسات السابقة

1- دراسة مكية 2009

بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار المستثمرين" تناولت هذه الدراسات في التفاوت الكبير في درجة الوعي بين المستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان المتقدمة والمستثمرين في أسواق الأسهم في البلدان النامية ويعود السبب في ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر لدى المستثمرين في البلدان المتقدمة اما في البلدان النامية تفتقر سوق الأوراق المالية على الكفاءة بسبب النقص الشديد في المعلومات المتاحة لدى المستخدم وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري وعدم وجود معايير الإفصاح والتنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وان وجدت فعلاً تعمل بفعالية وكفاءة

وصلت إلى الاستنتاجات اهمها:

1- كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات.

2- الانخفاض في الوعي الاستثماري وانعدام الثقافة كثير من المساهمين خاصة في المجال المالي والاقتصادي.

وقد استنتجت من دراسة مكية 2009 بعنوان "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار المستثمرين" ان الإفصاح المحاسبي بشكل كافي وخالي من أي تضليل يساعد بشكل كبير في ترشيد قرارات الاستثمار وكما هو العكس فأقل المعلومات المحاسبية المفصح عنها ستقل ثقة ورغبة المستثمرين والمساهمين بكثرة.

2- دراسة أحمد عبدالرحمن المخادمة 2004م: بعنوان (أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية)

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء آراء عينة من شركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية. وقد أشارت النتائج إلى أن جميع العوامل تؤثر في عملت اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة، إذ وجد أن جميع الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وأن البرمجيات المستخدمة في الانظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص، وقد لخصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

وقد استنتجت من دراسة أحمد عبدالرحمن المخادمة 2004م: بعنوان (أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية). بانها قامت باستقصاء اراء العينة من الشركات الصناعية الأردنية من خلال الاطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية ووجد أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحوسب مما يزيد كفاءة وجودة القرارات الاستثمارية.

3- الدراسة التي قام بها (الزهراني) عام 2004 بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، ودوافعه، وأثره على الدول المضيفة"، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للفترة (1970-2000). واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي باستخدام الاختبارات القياسية اختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطاء ولخصت الدراسة الا ان جميع تغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى او بعد أخذ الفروق الاولى او الثانية ، كما تبين من اختبار تكامل المشترك انه يوجد علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي وكذلك ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف ، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة ، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد استنتجت من الدراسة التي قام بها (الزهراني) عام 2004 بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، ودوافعه، وأثره على الدول المضيفة" أن هذه الدراسات التي وضحت انه يوجد علاقة طويلة

الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ويساهم أيضا في الاجل القصير ولكن بشكل ضعيف نظراً لأن مازالت اقتصاديات الدول العربية المضيفة للاستثمار ضعيفة بسبب حداثة تجربة الحكومة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- دراسة (طه، 1999) بعنوان: " الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"

هدفت الدراسة الى ما يلي:-

- 1- توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي وأهميته ومحدداته بالنسبة للمستثمرين والاسواق المالية في الدول العربية.
 - 2- تحديد طبيعة أهداف القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها.
 - 3- تحديد متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
 - 4- تحديد الاطار التشريعي الذي يحكم الإفصاح في الدول العربية.
 - 5- دور الإفصاح في مواجهة الادوات المالية المعاصرة والسياسات المحاسبية لمعالجة هذه الادوات.
- وخلصت هذه الدراسة على الآتي:
1. العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية، وعلى ضوءها يمكن الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل المراقب الخارجي للحسابات في القوائم المالية والتقارير المنشورة.
 2. العمل على أن يتم الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تعود على المستثمرين بالمنفعة وتزويد الأسواق المالية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت الملائم.
 3. العمل على استخدام المصطلحات الصحيحة والموحدة وعدم الدمج أو الحذف المخل.
 4. العمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها والمواعيد المحددة كحد أقصى لنشرها حتى لا تتقادم أو تصبح عديمة المنفعة.
 5. وضع المعايير الدقيقة للمراجعة وتطويرها باستمرار للارتقاء بمستوى المهنة ولحث إدارة الشركات على توفير القدر الكافي من المعلومات في القوائم المالية.

6. تدعيم دور المراقب الخارجي للحسابات في إبداء ملاحظات وإعداد تقريره والإفصاح عن المخاطر الكامنة في المشروعات وتخفيض احتمالات الغش في كل عنصر من عناصر القوائم المالية حتى يكون تقريره بمثابة تأكيد للإفصاح المحاسبي.
7. التوسع في استخدام الملاحظات والهوامش والجداول والمقارنات والملاحق والمذكرات والإيضاحات لتوفير القدر الكافي من المعلومات المحاسبية وغيرها والتي قد تعجز عن توفيرها القوائم المالية.
8. تطوير مبادئ ومفاهيم الإفصاح المحاسبي بما يتمشى مع مجالات الاستثمار المعاصرة والأدوات المالية الحديثة ولكي تعكس المخاطر المختلفة وقيمتها وشروطها وأحكامها التعاقدية والقيمة العادلة لها، والسياسات المحاسبية المرتبطة بها.
9. إنشاء معيار للإفصاح المحاسبي للعمليات مع ذوي العلاقة يوضح طبيعة المعاملات وأهمية هذه العلاقة للمستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية، حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية واضحة وقابلة للمقارنات.

5- الدراسة التي قام بها "Abdel Hameed M.Bashir" بعنوان Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Foreign countries

والتي تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس، وتركيا وغيرها وذلك خلال الفترة 1975-1990 وقد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي ويقود إلى النمو الاقتصادي، وهذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر، كما أن الاستثمار المحلي والانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

وقد استنتجت من الدراسة التي قام بها "Abdel Hameed M.Bashir" بعنوان Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Foreign countries

بان كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زاد النمو الاقتصادي بعلاقة طردية ويعتبر الانفتاح الاقتصادي "المتمثل في سياسة تقضي بتحرير المبادلات المالية والتجارية مع الخارج بإزالة العراقيل في مستوى التوريد وبدفع التصدير" من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول

يتضمن الفصل الأول عدة مواضيع منها خطة الدراسة، المقدمة، الاشكالية، الفرضيات، الأهداف، الأهمية، منهجية البحث وأيضاً حدود البحث وأهم المفاهيم والمصطلحات والدراسات السابقة وبناءً على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقاً في حدود الإشكالية المطروحة كان اختيار تقسيم البحث الى أربعة فصول.

الفصل الثاني:- يتمحور هذا الفصل حول مفاهيم الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية واتخاذ القرار.

الفصل الثالث:- وخصص هذا الفصل لمعرفة الاستثمارات الاجنبية بشكل عام.

الفصل الرابع:- اما في الفصل الرابع تم تخصيصه للدراسة الميدانية في الهيئة العامة للاستثمار.

الفصل الثاني/ الإطار النظري للبحث

دراسة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات الاستثمار

الفصل الثاني-الإطار النظري

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي -التعريف والنشأة

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المشروعات، وأصبحت ذات علاقات متشابكة، مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعددة، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية حيث لا بد أن تقابل المحاسبة كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية. ولعل المتنبع للمعرفة المحاسبية المعاصرة سوف يجد اهتمامها من خلال الدراسات والأبحاث المختلفة للعديد من الباحثين الأكاديميين، على المستويين المحلي والدولي بالإفصاح المحاسبي حيث بذلت الجهود من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية واتحاد المحاسبين الدولي IFAC ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، كذلك في مصر من خلال إصدارات المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وزارة الاقتصاد والجهاز المركزي للمحاسبات إضافة إلى تشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة ثم تتويج ذلك بمجموعة الـ 39 معياراً محاسبياً الصادرة عن وزارة الاستثمار رقم 243 لسنة 2006، كذلك في المملكة العربية السعودية وغيرهم ممن لهم اهتمام بالمعرفة المحاسبية.

تعريف الإفصاح المحاسبي:

بالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث التي هدفت إلى تعريف الإفصاح المحاسبي، إلا أن وجهات نظر الباحثين والمهنيين لا زالت مختلفة حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه. تعريف الإفصاح لغةً بأنه:-إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً. (الحساني، 1997، ص40) تعريف الإفصاح اصطلاحاً فقد تعددت التعاريف والسبب تعدد وجهات نظر المقدمين لهذا المعلومات بحسب طبيعة النشاط أو ما يهم المستفيدين.

1- الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد اجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند

اعداد القوائم المالية المنشورة مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وقد عرفه **المعهد الأمريكي للمحاسبين** القانونيين بأنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها".

وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح وأهميته، فقد عرفه "Hendrickson" بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق ارباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.

وقدر عرفه "choi" بأنه نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو أخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

2 - بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر أنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

3 - إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم الفئات الخارجية عن المنشأة بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. (عبد الله، 1995، ص39)

نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي: -

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية أي انه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق وكذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً كقاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العشرين .

أما عن مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد وردت له الكثير من التعاريف من قبل المنظرين والمنظمات المهنية وقد اختلفت هذه التعاريف تبعاً للحقبة الزمنية التي ورد فيها ذلك التعريف فمثلاً تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه تفسير أو اظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير. (Hendrickson، 1982، p504).

يظهر أن التعريف السابق يعكس المفهوم التقليدي للإفصاح أي أن حدود الإفصاح في ظل هذا التعريف تقتصر على الدور التفسيري للمعلومات المحاسبية التي تنتج من القياس المحاسبي. ولكن مع تطور نواحي الحياة المختلفة وتزايد حجم وعدد شركات الأموال وتزايد اعتماد الشركات في التمويل على المستثمرين أدى إلى توسيع مفهوم ونطاق ومضمون الإفصاح المحاسبي فلم يعد الإفصاح المحاسبي مقتصرًا على مجرد أبلغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها. وإنما أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية وكذلك فعلية أو تقديرية والتي لها تأثير ملحوظ على متخذي القرارات وكذلك قد تكون تلك المعلومات المفصح عنها غير ناتجة عن قياس محاسبي وقد تتعارض أيضاً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

مراحل تطور الإفصاح المحاسبي:-

1- مرحلة العصور القديمة:

أن أقدم أشكال القوائم المالية المحاسبية المستخدمة في العصور القديمة هو ما يطلق عليه "مبدأ العهدة" حيث كانت العهدة تعد وتسجل عن فترة زمنية معينة وتتكون من جزأين الأول خاص بالعهدة والثاني خاصة بالمسترد من العهدة، وبالتالي يمثل رصيد القائمة مقدار ما هو مستحق للمالك، وكانت هذه السجلات الأثرية تخدم وظيفتي تتبع الملك لممتلكاته وكذلك لفرض الرقابة على الأشخاص الذين يسيطرون على أمواله.

2- المرحلة الممتدة بين القرن السادس – نهاية الثاني عشر:

تميزت الفترة من 600 بعد الميلاد بظهور الحضارة الإسلامية وإمبراطوريتها الواسعة المترامية الأطراف واكتشاف الأرقام العربية (1)، فظهرت الحاجة إلى الدواوين (ديوان بيت المال وغيره)، كما أدى استخدام النظام العشري من قبل الهنود والعرب إلى قفزة نوعية كبيرة بفضل ما قدمه هذا النظام من مرونة حسابية كبيرة، وفي عام 1100م عرض العلامة المسلم أحمد بن محمد المازندراني دفتراً استخدمه العرب المسلمون بعرض النفقات في الجانب الأيسر والإيرادات في الجانب الأيمن بما يشبه سجلات القيد المزدوج. ولقد عاشت البلدان العربية والإسلامية في تلك الفترة ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً، واحتوت هذه الحضارة على شعوب وجنسيات مختلفة ساهمت جميعاً في اكتشاف العديد من العلوم وتطويرها، كما قدمت الحضارة الإسلامية نموذجاً يحتذى به في العديد من المجالات منها الإدارة والاقتصاد. شهدت العصور الوسطى فترة ركود بالنسبة لتطور المحاسبة نتيجة لتفشي الجهل في أوروبا، حيث اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات، وفي كل هذه المرحلة كانت المحاسبة بسيطة ولكنها تفي بالغرض. ولقد أسهمت

الحروب الصليبية (1096 - 1291م) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبها المادي وغير المادي، واستخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في إيطاليا في عام 1143.

3- المرحلة الممتدة بين القرن الثالث عشره -نهاية القرن الثامن عشر:

في هذه المرحلة تم العمل بنظام القيد المزدوج وكذا مسك الدفاتر مما يعد تطوراً لمهنة المحاسبة، ولم يكن المستخدمون في حاجة إلى معلومات دورية عن تقييم أداء الشركة لأنهم كانوا على صلة يومية بها ولذلك كانت الاحتياجات مقصورة على وجود سجلات عن الأصول والالتزامات وذلك لأغراض الرقابة الداخلية والمساعدة في تتبع وتحصيل الديون وبالتالي كانت التقارير المحاسبية تعمل على توفير معلومات عن السيولة وتحديد المركز المالي عن التصفية. (فرج، 2005، ص16)

4- المرحلة الممتدة بين اوانل القرن التاسع عشر إلى الكساد العظيم:

أدى التقدم الاقتصادي إلى تزايد الحاجة لوجود منشآت كبيرة الحجم ترتب على ذلك صعوبة إدارة شؤون الشركة من قبل الملاك- المساهمون -نظراً لكثرة عددهم وقلة خبراتهم لذا فقد عهدوا بشؤون إدارة شركتهم لمجموعة من المدراء المحترفين، وهذا تطلب ضرورة توفير معلومات عن مقدار الربح وثروة الشركة وبالتالي كانت الميزانية العمومية تمثل القائمة الأساسية التي يستخدمها المحاسب كأداة للتقرير المالي وقد صاحب الميزانية قائمة الدخل كقائمة رئيسة نظراً لاحتوائها على مكونات ومصادر الربح. وحتى يتم إضافة الثقة في هذه القوائم المالية فقد ترتب عليه ضرورة مراجعة القوائم المالية التي تنشرها الشركات من قبل مراجع خارجي لتقدير مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من معلومات في هذه القوائم. (الشيرازي، 1990، ص21).

5- مرحلة ما بعد الكساد العظيم:

تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيراً على الإفصاح، فنتيجة لأحداث الكساد العظيم واجهت مهنة المحاسبة تحدياً في صياغة إطار نظري يحكم ممارسات المحاسبة المالية وممارسات التقرير المالي مما

انعكس بدوره على تطور مضمون الإفصاح، فقد كان الإفصاح حتى الكساد العظيم غير ثابت وغير إلزامي على الشركات ولكن بعد ذلك سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز على مبدأ الإفصاح، ففي علم 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الشامل ومبدأ الثبات، وقد كان تطور المحاسبة في الستينيات أثر على مبدأ الإفصاح حيث أن تحول المحاسبة من مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين ترتب عليه تحول وظيفة المحاسبة من نظام لماسك الدفاتر إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات (مطر والحيالي، 1999م، ص368).

ومنهم من يصنع الإفصاح المحاسبي في مصاف المبادئ المحاسبية، حيث أن هذا المبدأ يتطلب تقديم البيانات والمعلومات التي تسمح لمستخدمها من الوصول إلى قرار مبني على معرفة دون الدخول في عملية تخمين، وكغيره من المبادئ المحاسبية يهدف هذا المبدأ بالدرجة الأولى إلى خدمة قراء القوائم المالية وبالتالي تأكيد الوظيفة الإعلامية للمحاسبة (عبد المنعم وأبو طبل، 1982م).

أنواع الإفصاح المحاسبي:-

- 1- الإفصاح الكامل (الشامل): - شمولية القوائم المالية، لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية. (Buzby, 1974).
- 2- الإفصاح العادل:- يركز على أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة
- 3- الإفصاح التفاضلي:- يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة)
- 4- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):- يشمل معلومات محاسبية ومالية وإيضاً غير مالية كمية ووصفية مثل كمية الطاقة الانتاجية للوحدة المحاسبية. (عبد العزيز، 2005، ص19، 20).
- 5- الإفصاح الوقائي (التقليدي):- هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة بما يفيد المستثمر العادي. (حنان، 2003، ص451).

6- الإفصاح الكافي:- الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنه.(Moontiz، 1961، ص50)

7- الإفصاح الملائم:- هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها.

أهمية الإفصاح المحاسبي:-

1- يعد من أهم المبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لأنه يشمل كل ما يتعلق بالبيانات والمعلومات المالية.

2- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتبقيين والدائنين الحاليين والمرتبقيين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار.

3- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين والمستثمرين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف الى تنمية حقوق المساهمين والمستثمرين.

4- إمداد المستخدمين من خلال التقارير بالمعلومات التي تساعد على التنبؤ والمقارنة والتقييم.

5- مساعدة الدول النامية بوضع بيانات مالية دقيقة تمتاز بالمصداقية، لتساعد في مواكبة التطور الاقتصادي العالمي. (جربوع، 2003).

أهداف الإفصاح المحاسبي:

توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة لابد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض كما بينه وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة. وقد بين بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح. (طارق، 2004)

أولاً: الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال. (فرج، 2005م، ص16)

ثانياً: الاتجاه المعاصر في الإفصاح: -

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي، تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم. (عماد، 2004م)

العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح في التقارير المالية، أن للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيش فيها المنشأة تأثيراً على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومقدارها وأثرها على المنشأة ومقدار الاستفادة منها في إجراء المقارنات للمنشأة مع غيرها عن المنشآت الأخرى المماثلة. (Hendrikson,1969)

أولاً -العوامل البيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية. ويمكن بيان هذه العوامل كمايلي:

1- العوامل الاقتصادية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية ووجود أسواق الأوراق المالية ومدى تطورها. (الحاج، 2002، ص48)

2- العوامل السياسية:

تؤثر طبيعة النظام السياسي وخصوصاً درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي والتدخل الحكومي من خلال القوانين والتشريعات وتأثير الرأي العام على معيار الإفصاح. (محمد، 2006، ص83)

3- العوامل القانونية:

تتعدد هذه العوامل وأهمها مجموعة الأنظمة وقواعد القانون التي تتطلب معايير معينة تحمي ممتلكات وحقوق الآخرين. (الحاج، 2002، ص 44)، (عبدالله، 1996، ص22).

4- العوامل الاجتماعية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي ببعض القيم الاجتماعية التي تتمثل في اتجاه الناس نحو السرية والاهتمام بالوقت والقضاء والقدر. (الصيح، 1998، ص 42) (القاضي وحمدان، 2001، ص236).

ثانياً -العوامل المتعلقة بالشركة:

يوجد عدد من العوامل التي ترتبط بالشركة كحجمها، وعدد المساهمين فيها، وإدراجها في سوق الأوراق المالية،

1- حجم الشركة:

توجد علاقة طردية بين نسبة الإفصاح في الشركة وحجم أصولها، ويحتاج إعداد المعلومات واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستخدمين. فالشركة الكبيرة تتمتع بقدرة أكبر على تحمل تكاليف

التوسع في تزويد المستثمرين بالبيانات والإيضاحات، حيث تكون هذه التكلفة غير ملموسة إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة. (تركي، 1995، ص29)

2- عدد المساهمين:

تؤدي كثرة عدد المساهمين في الشركة إلى الزيادة في عرض البيانات المالية نتيجة لكونهم أكثر الأطراف تأثراً بمستوى الإفصاح المحاسبي. وتوجد علاقة طردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد المساهمين في الشركة وقد يكون السبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم. (Singhvi & Desai, 1991)

3- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح نتيجة لوجود متطلبات قانونية تحكم عملية التسجيل حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها. (Barett, 1976)

المبحث الثاني

القوائم المالية (التقارير المالية)

تعتبر التقارير المالية تلخيص للكم الكبير من المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية وتتمثل في أربع قوائم مالية (الميزانية – قائمة الدخل – قائمة التدفقات النقدية -التغير في حقوق الملكية) إضافة إلى هذه القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية بشكل ملاحظات هامشية وجداول ملحقة وهذه القوائم وملحقاتها هي الشكل الأكثر شيوفاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام من قبل الفئات المختلفة وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

أنواع القوائم المالية:

القوائم المالية هي ناتج أو مخرجات النظام المحاسبي ويمكن تقسيم هذه القوائم إلى ما يلي:

1- قائمة الدخل (Income statement): يتم من خلالها عرض صافي دخل الشركة عن فترة مالية محددة على أن يتم بيان هذه الفترة التي تغطيها قائمة الدخل في عنوانها، ويتم فيها وضع إيرادات الشركة ونفقاتها في الفترة المذكورة، وقيمة الأرباح أو الخسائر المترتبة على نشاط الشركة. (راضي، 2011م، ص 103).

2- بيان الدخل الشامل (Statement of comprehensive income): يعد بيان الدخل الشامل من القوائم المالية الهامة للأطراف الخارجية، وتحتوي على عنصرين أساسيين هما صافي الدخل والذي يؤخذ من قائمة الدخل بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر، والذي قد يكون بقيمة موجبة أو سالبة، والذي يؤثر بدوره على الأرباح المحتجزة وحقوق المساهمين. (حنان، 2003م، ص 250).

3- قائمة المركز المالي (Balance sheet): تحتوي قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية على كل من: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، ويتم بيان هذه العناصر الثلاثة بشكل تفصيلي من أجل معرفة محتويات كل عنصر واحتساب مقدار رأس المال العامل. (حنان، 2003م، ص 365).

4- قائمة التدفقات النقدية (Cash flow statement): وهي من أنواع القوائم المالية التي يتم فيها عرض التدفق النقدي الذي يحدث من نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة، وقد تكون هذه التدفقات النقدية متأتية من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية. (السالم، 2009م).

5- بيان حقوق المساهمين (Stockholders equity): تعتبر حقوق المساهمين (حقوق الملكية) من العناصر الأساسية التي تتكون منها المعادلة المحاسبية ويتم فيها عرض عناصر حقوق المساهمين بشكل تفصيلي في الميزانية العمومية، ومن أبرز الأمثلة على بيانات حقوق المساهمين أسهم الخزينة والأرباح المحتجزة. (الشيرازي، 1990م، ص 221-223).

أهداف القوائم المالية:

للقوائم المالية هدفين رئيسيين هدف يتعلق بالمنشأة وهدف يتعلق بالجهات الخارجية اما بالنسبة للمنشأة فهي تبين الاستخدامات المالية ونتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة ونقاط الضعف وتساهم في وضع الموازنات المستقبلية بالإضافة الى تكاليف المنشأة ومصاريفها والاهلاكات وتساعد الادارة على معرفة نقاط القوة والضعف في كافة أقسام المنشأة اما بالنسبة للجهات الخارجية فهي تطلع الدائنين والبنوك على قوة المنشأة من ربح أو خسارة ويمكن تلخيص بعض النقاط مثل:

- 1- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمتوقعين.
- 2- توفير المعلومات التي تفيد في التقديرات المستقبلية وبما يسمح لمتخذي القرارات الاستثمارية من المفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- 3- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

1- أهداف قائمة الدخل وبيان الدخل الشامل:

وهناك أهداف مختلفة لقائمة الدخل ومنها مايلي:

- 1- تزويد أصحاب الشركات والمصانع والمستثمرين بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم قوة إيرادات المشروع.

2- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الاساسي للمشروع وهو زيادة الإيرادات.

3- توفير المعلومات الحقيقة الصحيحة بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية والتي تفيد في عملية التنبؤ وتقييم قوة الإيرادات.

4- تمكين أصحاب الشركات والمصانع والمستثمرين من معرفة نتائج استثماراتهم.

5- تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار من مختلف المشروعات. (حماد، 2002، ص 248)

2- أهداف قائمة المركز المالي:

وهناك أهداف مختلفة لقائمة المركز المالي ومنها مايلي:

1- معرفة الوضع المالي للمشروع في نهاية السنة المالية والموجودات والالتزامات والمصروفات والإيرادات "أصول-خصوم- حقوق ملكية" التي حصلت عليها.

2- حتى يسهل العودة إلى السنوات السابقة بشكل مختصر وليس إلى القيود والعمليات المالية كاملة.

3- تختصر كافة العمليات المالية في السنة المالية "مراجعة الحسابات"

4- تقييم عملية السيولة والمديونية للمنشأة.

5- تساعد على إعطاء التوصيات والاستشارات للمنشأة. (حنان، 2003، ص 274)

3- أهداف قائمة التدفقات النقدية:

وهناك أهداف مختلفة لقائمة التدفقات النقدية ومنها مايلي:

1- تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

2- تقييم مقدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ، والحاجة للحصول على تمويل خارجي.

3- تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل (من واقع قائمة الدخل) والتدفقات النقدية (المتحصلات والمدفوعات) المرتبطة (من واقع قائمة التدفقات النقدية).

4- تقييم الآثار على المركز المالي للمنشأة الاقتصادية لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة. (نور، 2004، ص 782)

4- أهداف بيان حقوق المساهمين (حقوق الملكية):

وهناك أهداف مختلفة لبيان حقوق المساهمين ومنها مايلي:

1- يتم اعداد هذه القائمة لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق اصحاب المنشأة خلال الفترة او السنة المالية.

2- معرفة انه تزداد حقوق الملكية بزيادة راس المال وبالارباح وتنقص حقوق الملكية بتخفيضات راس المال وبالمسحوبات الشخصية والخسائر.

3- معرفة بنود القائمة المختلفة باختلاف الشكل القانوني للمنشأة ان كانت منشأة فردية (يملكها فرد) او شركة اشخاص (يملكها أكثر من شخص) او شركة اموال (أسهم). (نور، 2010، ص 788)

فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات:

نظراً لقصر التقارير المالية عن توصيل المعلومات اللازمة لمستخدميها والوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فاعلية التقارير المالية. (المهندي، 2004م، ص 32).

فاعلية التقارير المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات:

يمثل توفير المعلومات من اجل اتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسية للتقارير المالية. ولا شك فيه أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها للتقارير المالية يكون شأنها زيادة معرفة متخذ القرار وتنويره وترشيده عند اتخاذ القرارات، نظراً لما تحتوي عليه من معلومات ملائمة ومفيدة تساهم في تخفيض حالة عدم التأكد وتزيد من القدرة التنبؤية بالظروف المستقبلية. (النقيب، 2004، ص 308)

المبحث الثالث

مفهوم اتخاذ القرار:

توجد تعريفات عديدة لاتخاذ القرارات صدرت عن العديد من الكتب، إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد على أن اتخاذ القرارات عملية اختيار البديل الأفضل من بين العديد من البدائل، ومنها: **فقد عرف القرار** بأنه عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين العديد من البدائل الممكنة (نور، 1989م، ص 18).

وكما عرف القرار بأنه يعتبر اتخاذ القرار العملية المعرفية الناتجة عن اختيار المعتقد أو إجراء بين العديد من الاحتمالات الممكنة. وتقدم كل عملية من عمليات اتخاذ القرار خياراً نهائياً، قد يقضي إلى اتخاذ إجراء والتي قد أو قد لا تحت على اتخاذ أي تصرف.

مراحل عملية اتخاذ القرار:

تمر عملية اتخاذ القرار بالمراحل التالية.

1- تحديد المشكلة وتشخيصها:

تعتبر من أدق المراحل التي يجب على الفرد توخي الدقة والإتقان في أدائها فتحديد المشكلة وتشخيصها مرحلة حساسة تترتب عليها حيثيات سير جميع المراحل القادمة ، فالخطأ في هذه المرحلة يؤدي إلى الفشل في جميع الخطوات التي تتبعها مهما كان مستوى الدقة في الاختيار، وتظهر المشكلة من الاختلاف بين الوضع الحالي والوضع الذي من المفترض الوصول إليه، ويجب تحديد موضع الخلل الواقع بشكل دقيق وواضح ومدى ارتباطه بالجوانب الأخرى للوضع الراهن، وتختلف المشكلات باختلاف طبيعتها فقد تكون مشاكل طارئة، أو مشاكل روتينية. وهناك بعض الخصائص لتحليل المشكلة منها مايلي:

- المشاكل هي مجرد انحرافات عن معايير الأداء.
- يجب تحديد المشاكل وتوصيفها بدقة.
- تنشأ المشاكل من تغيير عن خاصية مميزة.

- يمكن دائماً استخدام شيء للتمييز بين ما تأثر وما لم يتأثر بسبب ما.
- يمكن استخلاص أسباب المشاكل من التغييرات ذات الصلة المكتشفة عند تحليل المشكلة.
- السبب الأكثر احتمالاً للمشكلة هو الذي يفسر بالضبط كل الحقائق، في حين وجود أقل أو أضعف الافتراضات. (شبكة الألوكه، 2017)

2- جمع البيانات والمعلومات والبدائل:

يعتمد القرار الصائب على الحصول على أكبر كم ممكن من المعطيات والبيانات تجاه الحل المقترح، فبعد التأكد من وجود المشكلة وتحديد ما بدقة تبدأ عملية اختيار البدائل، وجمع المعلومات اللازمة والمتوفرة عن معظم الخيارات والحلول المقترحة، ودراسة مزاياها وعيوبها والنتائج المترتبة عند اختيار أحدها، وتختلف طبيعة الحلول والبدائل تبعاً لاختلاف المشكلة أو الزمن التي ظهرت فيه، وقد تكون المعلومات أولية تُجمع بالتواصل المباشر أو الزيارات الميدانية، وقد تكون المعلومات كمية ونوعية تحتوي الأرقام والإحصاءات، وقد تكون على شكل الآراء والحقائق والخبرات التي يقدمها أصحاب الخبرة والمستشارون ووجهات نظرهم تجاه مشكلة أو وضع معين، ويكون كل ذلك للوصول إلى الحل المناسب للمشكلة واتخاذ القرار الصائب. (جامعة القصيم، 2005، ص 4)

3- التقييم العلمي للبدائل واختيار أفضلها:

عند جمع المعلومات عن الحلول المناسبة وطرح الأفكار والخبرات السابقة عنها، واستشارة أهل الخبرة في المجال الخاص بها يُصبح الفرد مُلمّاً بجميع السلبيات والإيجابيات ونقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بكل بديل، ويجب أن يستقر الاختيار بين بديلين على الأقل، ويتم تفضيل أحدهما عن الآخر تبعاً لمفاضلة يجري من خلالها تقييم مميزات وإضافات كل بديل، ولا تُهمل في هذه الحالة مقارنة العيوب، الأمر الذي سينتج عنه قرار منطقي بمزايا أكثر وعيوب أقل، بناءً على القياس والتنبؤ لآثار كل بديل. (أمنة مسغوني، ص 43)

4- اختيار البديل المناسب:

بعد عملية جمع المعلومات وتحديد الحلول وطرح الخيارات ودراسة النتائج الإيجابية والسلبية التي ستترتب عليها، بالإضافة إلى التأكد من أن البديل متاح يُلبّي كافة متطلبات حل المشكلة بفائدة أكثر وضرر أقل، يصبح الاختيار النهائي والسليم لواحد من البدائل المناسبة مطلباً مهماً في عملية اتخاذ القرار، فبعد اكتمال الصورة النهائية للحلول يأتي دور الفرد في الاختيار، ثم التهيئة لعملية التنفيذ. (فيحان العتيبي، 2004)

5- تنفيذ القرار ومتابعته:

بعد عملية اختيار البديل المناسب تأتي عملية التنفيذ، وتتبعها بداية ظهور الآثار النتائج المترتبة عليها سلبية كانت أم إيجابية، وبروز نقاط القوة والضعف، وبدء عملية تقييم النتائج المترتبة، ومدى كفاءتها في تلبية المتطلبات التي وُضعت لأجلها وفي حال عدم تحقق النتائج المرجوة من القرار يجب إعادة هيكلة قرارات بديلة وتصحيحية؛ لسد الثغرات الحاصلة وإيجاد البدائل والحلول المناسبة من جديد. (جامعة القاهرة، ص11-12)

6- أهمية عملية اتخاذ القرار:

تكمُن أهمية عملية اتخاذ القرار بارتباطها الشديد بالحياة اليومية والمواقف التي يتعرض لها الفرد في حياته على جميع الأصعدة وفي شتى المجالات، فتتوافق عملية اتخاذ القرار في حياة الإنسان مع ظهور الكثير من المواقف والمشكلات التي يجب حلها واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهها، وقد تكون قرارات مصيرية تتحدد بها مسيرة حياة الفرد ومستقبله بالنجاح أو الفشل، أو تكون قرارات روتينية عادية، وتتم بالاختيار السليم باستخدام التفكير المنطقي، ودراسة كافة المتغيرات المتاحة والنتائج المترتبة على هذا القرار. (فيحان العتيبي، 2004)

7- تطوير مهارة اتخاذ القرار:

تتطوّر مهارة اتخاذ القرار بالتدريب المستمر والدراسة والتجريب واكتساب الخبرة من التجارب السابقة، والآتي إرشادات قد تُحسّن من قدرة الفرد في عملية اتخاذ القرار:

- مراجعة وتحديد المشكلة بدقة وحذر قبل طرح البدائل.
- مراعاة الحقائق العلمية والابتعاد عن التشبث برأي معين والتحيز له، والتحلي بالمرونة والسلاسة.
- أن تكون عملية طرح البدائل وعرضها بطريقة موضوعية وحيادية، هدفها حل المشكلة الحاصلة.
- مراعاة الراحة البدنية والجسدية والنفسية، فلا يجوز أن يتخذ الفرد قراراً معيناً وهو في حالة من الإرهاق أو التعب النفسي.
- الابتعاد عن الاستهانة أو التضخيم تجاه بعض المعلومات.
- تجنب القيام ببعض الإجراءات غير معروفة النتائج. (جامعة نايف، ص 39-62)

خصائص اتخاذ القرار:

- يجب أولاً تحديد الأهداف.
- يجب تصنيف الأهداف ووضعها حسب الأهمية.
- يجب وضع إجراءات بديلة.
- يجب تقييم البدائل مقابل جميع الأهداف.
- البديل القادر على تحقيق جميع الأهداف هو القرار التجريبي.
- يتم تقييم القرار التجريبي لمزيد من العواقب المحتملة.
- تتخذ الإجراءات الحاسمة: وتتخذ إجراءات إضافية لمنع أي عواقب سلبية من أن تصبح مشاكل وبدء كلا النظامين (تحليل المشاكل واتخاذ القرارات) مرة أخرى.
- هناك خطوات تتبع تلك النتيجة في نموذج القرار الذي يمكن استخدامه لتحديد خطة الإنتاج الأمثل.
- في حالة الاختلاف: قد يكون لعب الأدوار مفيداً للتنبؤ بالقرارات التي تتخذها الأطراف المعنية. (تطوير مهارات اتخاذ القرار، 2017)

أنواع القرارات

يتم تصنيف أنواع القرارات لعدة أسس، منها:

بحسب الهدف، وتصنف على النحو الآتي:

القرارات الفعالة: وهي تعتمد مستوى أعلى من الفهم الفكري؛ أي تهتم بمفاهيم استراتيجية شاملة، ولها تأثير فعال.

القرارات غير الفعالة: وهي مفاهيم جزئية لا تحقق هدفاً فعالاً. (وردة برويس، 2015، ص181-190)

بحسب الوظائف الأساسية للمؤسسة، وتنقسم إلى:

قرارات لها ارتباط بالعنصر البشري: كاختيار الموظفين، وتحديد الأجور، والتدريب، وغيرها.

قرارات لها ارتباط بالتسويق: كنوعية السلع، ووسائل الإعلان، وتحديد الأسواق، وغيرها.

قرارات لها ارتباط بالإنتاج: كنوع الآلات المستخدمة، والمواد الخام، وغيرها.

قرارات لها ارتباط بالتمويل: كتوزيع الارباح، وتحديد رأس المال اللازم، وما إلى ذلك.
بحسب الأهمية، وتقسم إلى:

قرارات إدارية.

قرارات استراتيجية.

قرارات تشغيلية. (أمنة مسغوني، 2015، ص36-55)

بحسب مدى مناسبة اتخاذها، حيث تقسم إلى:

قرارات استثنائية.

قرارات وسيطة.

بحسب البرمجة، وتقسم إلى:

قرارات مبرمجة.

قرارات غير مبرمجة. (معجم المعاني الجامع، 2018)

بحسب أساليب اتخاذها، حيث تقسم إلى:

قرارات كمية.

قرارات وصفية. (وردة برويس، 2015، ص181-190)

بحسب ظروف اتخاذها، وهي على النحو الآتي:

قرارات يتم اتخاذها تحت ظروف المخاطرة.

قرارات يتم اتخاذها تحت ظروف التأكد.

قرارات يتم اتخاذها تحت ظروف عدم التأكد. (أمنة مسغوني، 2015، ص36-55)

بحسب النمط الإداري لمتخذها، وهي على النحو الآتي:

القرارات التشاركية.

القرارات المنفردة.

بحسب المناحي التنظيمية، وهي:

قرارات خاصة موجهة نحو حالات، أو أفراد معينين.

قرارات عامة موجهة نحو حالات، أو أفراد غير معينين. (معجم المعاني الجامع، 2018)

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار:

عوامل نفسية، وشخصية:

عوامل نفسية، تتمثل في المحيط النفسي لمتخذ القرار، ودور المنظمة في تكوينه، ودوافعه النفسية.

الشخصية الخاصة بمتخذ القرار، حيث لا بد من أن يكون متصفاً بصفات القائد الإداري، كالخبرة، والحنكة، والمقدرة على تجاهل الحلول الفاشلة، والاستعانة بالتجارب الجيدة. (خلاصي مراد، 2007، ص 30-78)

التوقيت الخاص باتخاذ القرار:

حيث يعتبر الوقت عنصراً مهماً في اتخاذ القرارات، إلا أن التوقيت المناسب لإعلان هذه القرارات يعدّ أمراً شديداً الأهمية، وخاصة إذا كان إعلانها يعني إلغاء قرار سابق، كما أنه لا بد من أخذ آراء المتأثرين بالقرار فيما يتعلق بشأنه.

التشاركية في عملية اتخاذ القرار:

حيث تساعد هذه التشاركية على ضمان نجاح القرار، إلا أنها تستمد من نمط المنظمة، وطابعها؛ فعلى سبيل المثال، يعدّ النمط السائد في المنظمات الأمنية هو النمط الاستبدادي في اتخاذ القرارات.

عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية:

كالعوامل السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والثقافية، وغيرها.

عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية:

كحجم المنظمة، وقوانينها، ومواردها البشرية، والمالية، والعلاقات بين إدارتها، وغيرها. (خلاصي مراد، 2007، ص 30-78)

الفصل الثالث

الاستثمارات الأجنبية

الفصل الثالث - الاستثمارات الأجنبية

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيراً خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية. (محمد محمد أحمد سويلم، 2009، ص23)

تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو استثمار أجرته شركة أو شخص في إحدى البلاد يخدم مصالح تجارية في بلد آخر، في إطار إما العمليات التجارية أو الحصول على أصول تجارية في البلد الآخر مثل حق الملكية أو حصة مسيطرة في شركة أجنبية. تختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن استثمارات المحفظة التي يقوم فيها المستثمر فقط بشراء أسهم الشركات الأجنبية. وتعد السمة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر هي القيام بالاستثمار الذي ينشئ إما تحكم فعلي أو على الأقل تأثير كبير على اتخاذ القرارات بشأن الأعمال التجارية الأجنبية.

"أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فإن عملية شراء هذه تصبح استثماراً مباشراً. (موسى بودهان، 2006، ص310)

مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على وفق منظور منظمة التجارة العالمية (W.T. O) بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر، مع توفر النية لديه في إدارة ذلك الأصل. وعلى هذا فإن البعد الإداري هو أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار الحافطة. وقد عرف مضمون مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً نسبياً مستمراً، يعزى إلى التطور النسبي الحاصل في الأفكار والآراء المتعلقة بدور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد ومدى ملائمة اللجوء إليه لسد حاجة البلد في هذا المجال، ومما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً هو أنه استثمار طويل الأجل مقارنة باستثمار الحافطة الذي يعتمد الأجل القصير سعياً وراء الربح السريع. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2005، ص3)

أنواع الاستثمار:

1 الاستثمار المباشر.

وهو يعني تحركات رؤوس الأموال الدولية الساعية لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أجنبية أخرى تابعة للشركة الأجنبية. أو السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية والتأثير عليها.

2 الاستثمار بامتلاك الأسهم والسندات فقط.

وهو الذي لا يكون للمستثمر في هذه الحالة تواجد فعلي على أرض البلد الذي يستثمر فيها. سوء مكاتب أو أفراد عاملين له أو حتى مقر أو خلافه. (موسى بودهان، 2006، ص310)

ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر (على أساس الملكية) على الأنواع الآتية:-

1 الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل:

وفي مثل هذا النوع من الاستثمار تعود ملكية المشروع الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية ، وغالباً ما يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد ومساندة المستثمرين الأجانب لتوافر الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه ، وعليه فإن الدول المتلقية أو الحاضنة وبخاصة النامية منها غالباً ما تتردد كثيراً بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار لا بل يذهب الأمر في معظم الأحيان إلى حد الرفض . ويرجع هذا التردد إزاء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من تأثيرات تقود في محصلتها إلى ربط اقتصادات الدول الحاضنة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطاً تبعياً عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها، ولكن التطورات والمستجدات العالمية الحالية

دفعت بالكثير من الدول للتنافس فيما بينها من أجل الحصول على هذا النوع من الاستثمار الذي يساعد على جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات. وفي هذا النوع من الاستثمار تتوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في إدارة النشاط الإنتاجي إضافة إلى تمتعه بالسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وسهولة تنفيذ سياسات أو إجراءات التوسع في النشاط الاقتصادي والتي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم، وهذا يعني تحقيق المزيد من الأرباح مقابل تكاليف أقل. (محمد محمد أحمد سويلم، 2009، ص23)

2 الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر هناك أكثر من طرف أو جهة لها حصة في ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إقامته ، أي أنه يشترك طرف وطني من القطاع العام أو القطاع الخاص إلى جانب الطرف الأجنبي الذي غالباً ما يكون إحدى الشركات المتعددة الجنسية لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني أو المحلي من تكنولوجيا حديثة وخبرة فنية. هذا وتتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة بالنسبة لحصة كل منهم في الإدارة والأرباح وغيرها من الأمور ، وليس بالضرورة أن يشترك الطرف الأجنبي برأس المال بل قد تكون مشاركته عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة فحسب. ويلقى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول الحاضنة وبخاصة النامية منها لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه. (بنك مصر قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، 1997، ص12-22)

3 الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات وعمليات التجميع:

وفي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر الوطني أو المحلي بمكونات منتج معين كالسيارات أو الهواتف مثلاً ليتم تجميع هذا المنتج في شكله النهائي في الدول الحاضنة أو المتلقية ، وفي أغلب الأحيان يقدم المستثمر الأجنبي الخبرة والمعرفة الضرورية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق... الخ ، وقد تكون هذه المشاريع مشتركة الملكية أو مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2005، ص3)

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة، أو القرار التي تأخذها شركة أو شخص ما بالاستثمار.

وبشكل عام تعتبر محددات الاستثمار عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتستطيع أن نترجم آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. يمكن تقسيم العوامل المحددة للاستثمار إلى محددات إدارية ومالية وفنية وقانونية.

أمثلة على العوامل المحددة للاستثمار: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ودرجة المخاطرة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والشفافية والبنية التحتية وغيرها. (موسى سعيد مطر، 2008، ص 179)

1- محددات اقتصادية. إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير

2- محددات سياسية. يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيراً كبيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة (حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 29)

3- محددات قانونية وتشريعية. تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأمين والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة.

4- وضع السوق ودرجة طبيعة المنافسة السائدة فيه. وتتمثل في الطلب على منتجات المشاريع البيئية الإدارية. يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار. (أمنية زكي شبانه، 1994، ص 2)

الاستثمار من ناحية الشكل:

كبناء شبكة من الشركات التابعة في الخارج، ويجوز للمستثمر إما: إنشاء جديد كلياً، مع تثبيت إنتاج جديدة وتعيين موظفين جدد. وهذا ما يسمى إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على كيان أجنبي موجود مسبقاً عن طريق الاستحواذ أو نقل الملكية أو في الاندماج والشراء عبر الحدود.

الاستثمار من الناحية الاستراتيجية:

الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: وهو الاستثمار في جميع الفروع التي تنتج سلعا مماثلة للشركة الأم. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو للتغلب على بعض العوامل) كالحواجز الجمركية، وتكاليف النقل (التي تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات، والمستثمرين يفضلون تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف.

الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أو العمودي: وهو الاستثمار في مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة. وذلك من أجل للاستفادة من الفروق في تكاليف عوامل الإنتاج بين البلدان. عندما تكون الأنشطة ذات القيمة المضافة للشركة الأم مطبقة مرحلة بمرحلة بطريقة عمودية في البلد المضيف يكون الاستثمار عموديا. (أمنية زكي شبانه، 1994، ص 2)

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على البلدان المصدرة والبلدان المضيضة. فيما يتعلق بالعمالة والتبادلات التجارية والنمو الاقتصادي. (موسى سعيد مطر، 2008، ص 179)

• أشكال الاستثمار الأجنبي:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيضة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث

انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج (كالمسوق الأوروبية). (ياسر المومني، 2008، ص 179)

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. (موسى سعيد مطر، 2008، ص 179)

5- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات).

الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها.

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational company) حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من كلمة multinational وكلمة corporation بدلا من كلمة enterprise، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد. (شقيري نوري موسى، 2008، ص 179)

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي.

- 1- كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
- 2- تنوع المنتجات.
- 3- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.
- 4- التفوق التكنولوجي.
- 5- هيمنتها على الاقتصاد.
- 6- قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات.
- 7- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة.
- 8- قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم إتخاذها من قبل الشركة الأم.
- 9- رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم. (ياسر المومني، 2008، ص 179)

جدول رقم (1) يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000) القيمة بالمليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1008	1999	2000
اجمالي التدفقات									
القيمة	115.8	220.4	223.7	261.2	331.2	342.6	334.9	264.5	295.8
التدفقات الرأسمالية									
القيمة	56.5	53.6	48	55.1	31.9	42.8	54.6	45.3	38.6
التدفقات الخاصة									
القيمة	99.3	166.8	175.7	206.1	279.3	229.8	280.3	219.2	257.2

الاستثمار الاجنبي المباشر									
القيمة	47.1	66.6	90	107	131.5	172.6	176.8	185.4	177
نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	30.2	30.2	40.2	50	42.3	50.4	52.8	70.1	60.2
نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	47.4	39.9	51.2	51.9	43.9	57.6	63	84.6	69.2
التمويل بالسندات									
القيمة	11.1	36.6	38.2	30.8	62.5	49	40.9	25.4	30.3
تدفقات الاسهم									
القيمة	14.1	51	35.2	36.1	49.2	30.2	15.6	34.5	47.9
تدفقات المحفظة (الاسهم والسندات)									
القيمة	25.2	87.6	73.4	66.9	111.7	79.2	56.5	59.9	78
نسبة تدفقات الأسهم و السندات إلى إجمالي التدفقات %									
النسبة	16.2	39.7	32.8	25.6	35.9	23.1	16.9	22.6	26.4
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة %									
النسبة	25.4	52.5	41.8	32.5	40	26.4	20.2	27.3	30.4
الديون والقروض البنكية والصور الأخرى من التدفقات الخاصة غير المذكورة.									
النسبة	37	12.6	12.3	32.2	36.1	48	47	26.1	

المصدر: منور أوسريز، نذير عليان، مرجع سابق، ص106

لقد زاد الاستثمار الاجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 إلى 185.4 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل نمو قدره 663% ومثل ما نسبته 70.1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في عام 1999 ، بعد أن كانت نسبته 24.5% فقط عام 1990 وذلك كما هو مبين في جدول رقم (1) ، أما نسبة الاستثمار الاجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57.5 % عام 1991 وانخفضت في عامي 1992 و 1993 ، حيث بلغت 39.9 عام 1993 وذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6 %

عام 1999 ممثلة بذلك المصدر الاكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 69.2 في عام 2000

إن هذه التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة إلى عوامل منها

- 1- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي وتمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- 2- أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
- 3- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2003، ص248)

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة.

"هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
4. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها. ولإبراز تطور حجم العمالة في الشركات متعددة الجنسيات نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطور حجم العمالة في المؤسسات متعددة الجنسيات (1985-1998)

1998		1985		
%	ملايين	%	ملايين	
	50		43	-المؤسسات الأم
	17		15	-فروع الدول المتقدمة
78	67	89	58	-مجموع الدول المتقدمة
22	19	11	7	-فروع الدول النامية
100	86	100	65	المجموع العام

Source: CLAUDE Pottier, les multinationals et la mise in concurrence des salaries, France, Edition

I Harmattan, 2003, p72.

من خلال الجدول يتبين أن حجم العمالة قد ارتفع بمقدار 12 مليون عامل في الدول النامية مقابل 09 ملايين في الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة بين 1985-1998، وأن حجم العمالة في الدول النامية قد تضاعف خلال الفترة، حيث انتقل من 11 % سنة 1985 إلى 22% سنة 1998.

5. إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية ، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

7. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظراً لزيادة حصة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) ، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصة صادراتها. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2005، ص 7)

فيما يلي بعض إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية:

الجدول رقم (3): إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية

المنافع	أسباب وعوامل تساعد على تحقيق المنافع	الآثار الأولية	الآثار الثانوية
1-زيادة تدفق رؤوس الأموال والأثر على ميزان المدفوعات	-بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة -استغلال الموارد المحلية -فتح أسواق جديدة للتصدير	-تحسين متوقع بميزان المدفوعات وزيادة في المتحصلات من النقل الأجنبي	-تحسين المقدرة والنمو الاقتصادي والسياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية وانخفاض الاسعار وزيادة الصادرات وتدعيم الاستقلال الاقتصادي وتنمية او خلق هوية مستقلة للدول المضيفة بين الدول
2-تنمية الناتج القومي	-استيراد عدد أو كمية قليلة من المستلزمات والموارد الخام. -بصفة عامة لا تدخل الشركات الأجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية وهذا يضمن عدم خروج أي شركة وطنية من السوق	-احتمال خروج بعض (أو عدد قليل جدا) من الشركات الوطنية	-تحسين المقدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي للدول المضيفة نتيجة: -زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الأرباح وتنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال. -تحسين المقدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية عن طريق إدخال تحسينات على طريق الإنتاج والإدارة أو قيام

هذه الشركات بتقليد الشركات متعددة الجنسيات.			
-تنمية المهارات والمعرفة الحالية -إدخال أنواع جديدة من المهارات والمعرف في شتى ميادين النشاط الاقتصادي. -اكتساب مهارات ومعارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الأجنبية في كافة المجالات (الفنية والإدارية) -تدعيم وتنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. -تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة وبأسعار منخفضة.	الاستثمار المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجية إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى) هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث والتطوير التكنولوجي لهذه الدول.	تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية (حتى في حالة تركيز الشركات متعددة الجنسيات لأنشطة وبرامج التنمية في وطنها الأم) -إدخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات.	3-نقل التكنولوجيا

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق ذكره، ص، ص 67-68

ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة.

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

1. استثمار الأموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
2. احتكار التكنولوجيا.
3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة

المضيفة. (زياد محمد عرفات أبو ليلي، 2003، ص 16)

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: على مستوى الدولة المضيفة.

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سائلة الذكر، إلا أنه يواجه بالعديد من الانتقادات والتي نذكر منها التالي.

1. غالباً ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءاً في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ككل.

2. قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيفة بدلاً من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

3. يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعد على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والنتيجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

محدوداً ،ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تنسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

4. يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة.

5. قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.

6. تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجوراً عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءاً كبيراً من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

7. هناك انتقاداً آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحياناً) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة ، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية ، مثل صناعات الكيماوية ، المنسوجات ، الصلب ، الاسمنت

والسيراميك. (زياد محمد عرفات أبو ليلي، 2003، ص16)

ثانياً: على مستوى الدولة المصدرة.

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- 1- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
 - 2- تصدير فرص العمل.
 - 3- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. (حسان خضر، ص 11)
- جدول رقم (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (1997-2002)

(مليون دولار)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329.3	179.5	453.7	358	91.8	218
مصر	886.9	1065.3	2919.4	1235.4	509.9	647
العراق	1.1	7.1	6.9-	3.1-	1-	-
الأردن	360.9	310	158	39.2	169.1	56
الكويت	20	59.1	72.3	16.3	39.5-	7
لبنان	150	200	250	297.8	249.3	257
ليبيا	82.3-	150.2-	118.4-	142.1-	100.6-	96-
المغرب	1079.3	333.1	849.5	201.3	2657.8	428
عمان	65	101.4	20.8	23.4	48.6	40
قطر	418.3	347.3	113.3	251.6	237.4	326
السعودية	3043.3	4289.2	780-	1883.6-	19.8	350-
السودان	97.9	370.7	370.8	392.2	574	681
سوريا	80	82	263	270	205	225
تونس	365.3	668.1	367.9	778.8	486.4	821
الإمارات	232.4	257.7	984.9-	260.5	155.6-	95
اليمن	138.5-	219.4-	194.3-	200.9-	204.9-	64
الإجمالي	7169.1	8401.9	4297.2	2332.8	5943.5	4474

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003

الاستثمار في اليمن

تتمتع الجمهورية اليمنية بمقومات استثمارية متعددة جعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، فمنها الموقع الاستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا (تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية. وامتلاكها لشريط ساحلي يمتد بمسافة أكثر من 2500 كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي تزخر مياه بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي. كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي. مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية والتي تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات. إضافة إلى أن الجمهورية اليمنية تعد بلداً بكرةً في العديد من المجالات الاستثمارية فيها العديد من الفرص الاستثمارية المربحة، هذا إلى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، وبهذه المميزات والمزايا يعتبر قانون الاستثمار اليمني من أفضل القوانين الاستثمارية في الوطن العربي. إضافة إلى الاهتمام المتزايد للحكومة اليمنية بقضايا الاستثمار والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستحداث العديد من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته. وعضويتها في المنظمات العاملة في مجال الاستثمار والتي تعمل على حماية الاستثمارات ونموها وتوفير المناخ الملائم لها. و تتوفر في اليمن فرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية والإنتاجية ومن أهم هذه الفرص الاستثمارية:

- الاستثمار في مجال الزراعة والصيد.
- الاستثمار في مجال الصناعة.
- الاستثمار في قطاع السياحة.
- الاستثمار في قطاع التعليم.
- الاستثمار في مجال النفط والغاز والمعادن.
- الاستثمار في المنطقة الحرة. الاستثمار في الجزر اليمنية.

مميزات الاستثمار في اليمن: تتوافر في اليمن العديد من المقومات الأساسية تجعلها محط جذب وتدفق

للاستثمارات بأنواعها المختلفة ومن أبرز هذه المقومات ما يلي : الموقع الممتاز: تتمتع اليمن بموقع

استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا (تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية) ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية.

الأيدي العاملة: تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بتدني كلفتها وقدرتها التنافسية ومهارتها العالية.

الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي في اليمن بمسافة أكثر من 2500 كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وتزخر المياه الإقليمية اليمنية بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي. كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر منها ما يزيد عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي. مؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية تم تقسيمها إلى عدة قطاعات كما تم تحديد جزيرة من كل قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات .

الهيئة العامة للاستثمار: أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس 1992 وفقاً لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م كجهة مسؤولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات تعمل كنافذة واحدة حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة. وقد حصلت الهيئة على جائزة أفضل أداء ترويجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1998 من الوكالة الدولية لترويج للاستثمار.

الاتفاقيات الدولية: وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة والتي تعتبر إطار قانوني لحماية وتشجيع الاستثمارات بين بلادنا وهذه الدول.

عضوية اليمن في المنظمات الإقليمية والدولية:

لضمان الاستثمار التي تعمل على توفير الآليات التي تضمن للمستثمرين مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية والتي تتيح للمستثمر إمكانية التأمين على مشروعه لديها وهي المنظمات التالية:-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

- المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.

البيئة القانونية: توجد في اليمن البيئة القانونية الملائمة والمشجعة للاستثمار فقد قامت الحكومة بإصدار

القوانين الاقتصادية التي تمنح المستثمرين الحوافز والتسهيلات .قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002

البديل لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991 وتعديلاته والذي ينظم ويشجع الاستثمارات ويمنح

التسهيلات والحوافز للمستثمرين في جميع المجالات ماعدا:

- استكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن التي تحكمها اتفاقيات خاصة مع وزارة النفط والمعادن.

- صناعة الأسلحة والمواد التدميرية.
- الصناعات التي تؤدي إلى إضرار بالبيئة والصحة.
- أعمال المصارف والبنوك.
- تجارة الأموال والاستيراد والجملة والتجزئة.
- وفيما يلي أهم مزايا قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 2002.

1 الإعفاءات:

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبة وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة 50% من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمسجلة .
- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (7) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا) وتزداد مدة الإعفاء لمدة سنتين لباقي مناطق الجمهورية ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق في المشروع من الحالات التالية على أن لا يتجاوز إجمالي مدة الإعفاء عن 16 سنة:
- المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن 25% من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات
- المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن 25% من رأس المال المدفوع.
- إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء ، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء .
- إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .
- إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح التي توزعها المشروعات .
- الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أيّاً كان نوعها المفروضة على الصادرات.
- الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع. كما تمنح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد بنسبة قيمة رأس المال المضاف.

2 الضمانات:

- عدم تأمين المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي .
- المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات.
- إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة 100%
- إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية والتي تعتبر اليمن عضواً فيها وهي
- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- 2- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- 3- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم .
- الاستثناء من وضع تسعيرة إلزامية على منتجات المشاريع الاستثمارية .
- الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود .
- حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من وإلى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج سواء كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.
- لا يسمح القانون بإلغاء أي قرار تسجيل لمشروع استثماري صادر بموجب القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي .
- إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار أحد الأساليب التالية لحل النزاعات التي تنشأ بينه وبين الدولة عند تطبيق أحكام القانون :

- 1- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- 2- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
- 3- أي اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية طرفاً فيها.
- 4- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.
- 5- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية.

3 التسهيلات:

- 1- التعامل مع الهيئة كنافذة واحدة.

2- توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون.

3- بساطة الإجراءات المطلوبة لإقامة أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية.

4- بساطة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية وفتح فروع لها.

5- سهولة إجراءات استقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محلياً.

الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001م - 2005م).

موقع المنطقة الحرة - عدن (<http://www.aden-freezone.com/>).

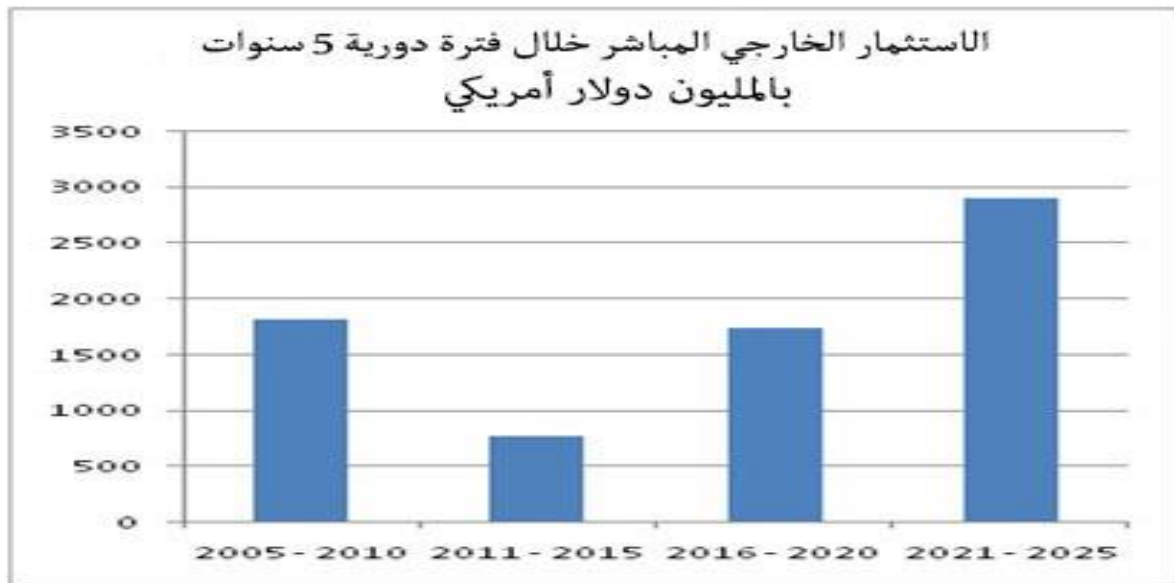
الهيئة العامة للاستثمار.

إحصاءات النفط والغاز والمعادن 2005م.

كتاب الإحصاء (2006-2007 - 2008م-2009م-2010م).

الاحصائيات الاقتصادية في اليمن

يتنبأ البنك الدولي بأن الاستثمارات في اليمن ستنمو خاصة مع بدء تنفيذ مشروع الغاز الجديد الذي مُنح لاتحاد اليمن للغاز (شركات من فرنسا، اليابان، أمريكا). ويكفي الاحتياطي من الغاز الطبيعي -الذي أثبت وجوده في اليمن- إنتاج وتصدير 6.7 مليون طن متري من الغاز المسال سنوياً لمدة أقلها 20 سنة على المدى البعيد. وهناك استثمارات أخرى في مصنع الطاقة بمأرب والمنطقة الحرة في عدن والتي ستقدم مشاريع استثمارية على المدى القصير. قد يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن إلى 2 مليار دولار بحلول 2020 وسيضم العديد من الصناعات حيث لن تقتصر على موارد طبيعية فقط حيث أن الدولة تسعى لتنويع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



المصدر: البنك الدولي

أثمرت جهود الحكومة الحثيثة والمتواصلة في تحسين الأداء الاقتصادي اليمني حيث تظهر عدة مؤشرات إلى تحسن.

النمو الاقتصادي الشامل

التنبؤات الإيجابية:

تتنبأ وحدة المعلومات الاقتصادية بنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع زيادة في الناتج المحلي الكلي للفرد بحلول عام 2011. بالإضافة إلى أنه من المتوقع ارتفاع الناتج المحلي الكلي الحقيقي في 2010.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.60	5.00	3.80	3.20	3.50	3.20	4.57	4.00	3.10	3.90	4.60	4.40	إجمالي الناتج الم حلي (ريال)
68.30	65.86	61.90	58.91	55.88	50.52	49.29	43.43	41.80	40.07	36.48	3.37	إجمالي الناتج المحلي (دولار)
325,555,00	317,384,00	302,247,00	291,058,00	281,944,00	272,514,00	264,185,00	252,641,00	242,932,00	235,627,00	226,783,00	216,810,60	الناتج المحلي الفعلي

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية

النمو غير الهيدروكربوني: بناء على تقارير صندوق النقد الدولي، تسجل اليمن متوسط نمو غير هيدروكربوني بنسبة 5.5% سنوياً خلال 2008-2004 وكانت معظمها زراعة وتطوير حضري وخدمات وبناء. ويبقى النمو للناتج المحلي الكلي العام بمتوسط 6.5% سنوياً خلال نفس الفترة.

الحصة في الناتج المحلي الإجمالي			
2001-2004	1996-2000	1991-1995	
100.00	100.00	100.00	الناتج المحلي
14.5	16.0	12.8	قطاع الغاز
85.5	84.0	87.2	قطاع غير الغاز
21.1	22.3	23.9	الزراعي
13.9	14.5	14.5	الصناعي
50.4	47.2	48.8	الخدمات

المصدر: البنك الدولي، سياسة التنمية اليمنية.

خفض التضخم:

لقد انخفض التضخم منذ 2006 من 18.39% إلى 8.8% في 2009

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	11.9	12.2	10.8	12.5	11.4	18.39	12.6	10.7	8.8

المصدر: البنك المركزي اليمني.

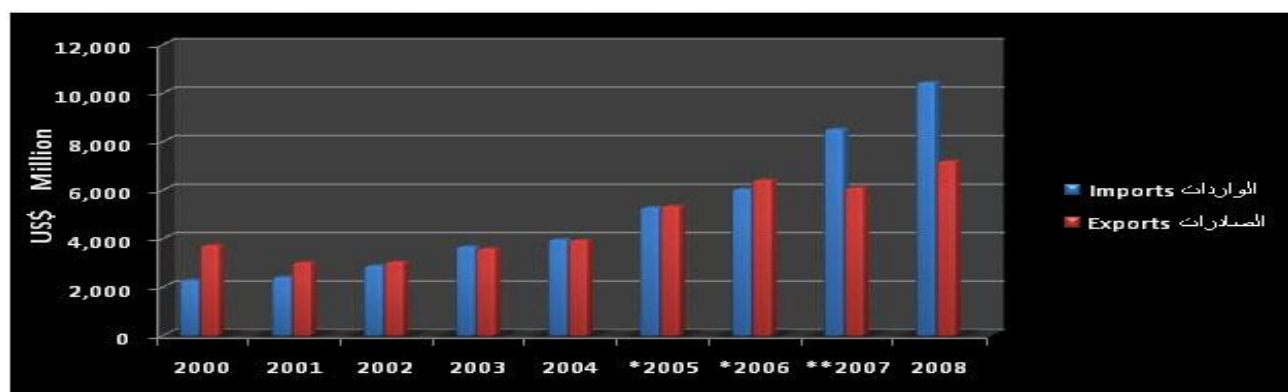
وضع خارجي جيد:

حافظت الحكومة على معدل الصرف وركزت السياسة النقدية على استقرار معدل الصرف والتحكم بزيادة السيولة في النظام المصرفي. وبقي الريال مستقراً حيال الدولار وهذا ساعد على تخفيف التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك احتياطي كلي يصل إلى 7 مليار دولار في 2008 ويعتبر هذا داعمًا كبيراً للاستيراد.

التجارة:

وهناك تبادل تجاري ثنائي ومتعدد الأطراف منذ العام 2000 متماشياً مع نمو الناتج المحلي الكلي لليمن وتدفق الاستثمارات الأجنبية. ولقد تضاعفت الصادرات منذ العام 2001 وزادت الاستيرادات بأكثر من ثلاث مرات. وبشكل عام، هناك ميل واضح مع مر السنين باتجاه التجارة العالمية خاصة مع الصين والهند والإمارات.

**الصادرات اليمنية منذ 2007 والزيادة مع الشركاء التجاريين الرسميين



العشر الدول المتصدرة:

Top 10 Countries Importing from Yemen in 2008			Top 10 Countries Exporting to Yemen in 2008		
القيمة بالمليون دولار	%	البلد	القيمة بالمليون دولار	%	البلد
2,370	32.8	الصين	3,032	28.9	الإمارات العربية المتحدة
1,815	25.11	تاييلند	732	6.98	الصين
602	8.34	الهند	703	6.71	المملكة العربية السعودية
570	7.89	الإمارات العربية المتحدة	673	6.41	الكويت
477	6.61	كوريا الجنوبية	411	3.92	الهند
208	2.89	جنوب افريقيا	403	3.85	الولايات المتحدة الأمريكية
188	2.61	الكويت	402	3.84	هولندا
185	2.57	سويسرا	350	3.34	سويسرا
145	2.01	المملكة العربية السعودية	291	2.78	أستراليا
107	1.49	ماليزيا	230	2.19	ماليزيا

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

هناك ميل واضح في منحى الاستيراد والتصدير إلى الأعلى خلال السنوات الأخيرة مع الصين والهند والإمارات باستثناء عام 2007 حيث انخفضت صادرات الصين.

2007		2006		2005		البلد
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
1,618,877,000,000	420,341,000,000	1,006,634,000,000	307,576,000,000	778,506,000,000	180,357,000,000	الإمارات
76,504,000	145,947,000	57,252,000	194,633,000	14,727,000	79,305,000	الصين
126,414.05	185,735.24	103,090.53	149,165.73	83,535.94	111,517.43	الهند

الاستثمار في اليمن - الإحصائيات الاقتصادية

خاتمة الفصل الثالث

لقد اختلفت الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الاقتصاديين بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات. فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين للمهارات والخبرات.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية).

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من الهيئة العامة للاستثمار، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي الإدارة المالية في الهيئة العامة للاستثمار، وقد تم توزيع (30) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (27) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (90%)، وعدد (3) استبانات مفقودة بنسبة (10%)، وعدد (1) استبانة غير صالحة للتحليل بنسبة (3.3%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (26) استبانة بنسبة (86.7%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

عند اختيار الباحث الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (3) يوضح الوزن النسبي

النسبة 100%	الوزن النسبي من - إلى	الدرجة اللفظي	مسلسل
100%	4.20 - 5.00	عالية	5
89.8%	3.40 - 4.20	مرتفعة	4
68.5%	2.60 - 3.40	متوسطة	3
49.8%	1.80 - 2.60	منخفضة	2
31.7%	1 - 1.80	متدنية	1

يتضح من الجدول رقم (3) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو

التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي

للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل وبعض الجامعات اليمنية، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملائمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار	5	0.537
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار	5	0.571
3	يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين	5	0.535
	مجموع متوسط جميع المحاور	15	0.548

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

جدول رقم (2) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار	5	0.630
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار	5	0.784
3	يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين	5	0.762
	الدرجة الكلية	15	0.725

** عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$)

من خلال الجدول رقم (2) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.01$)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)."، وشمل ذلك:

1-التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

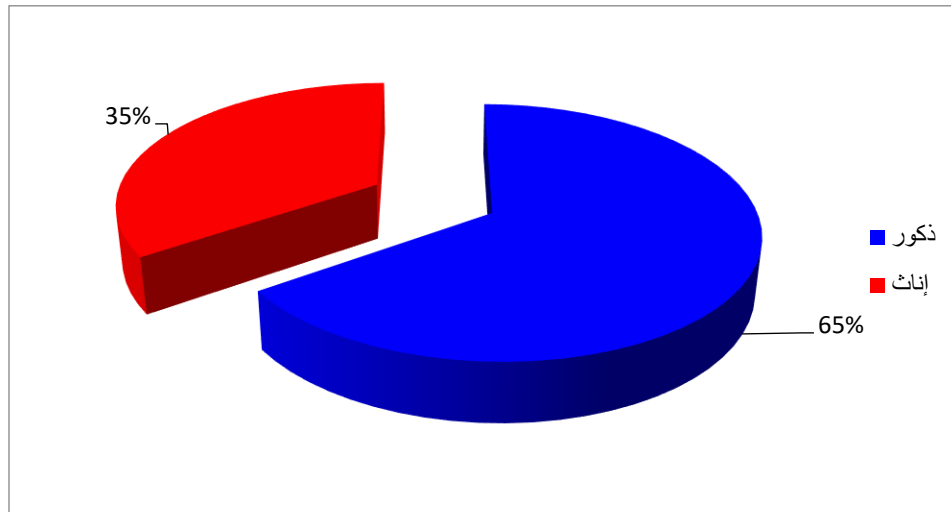
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

3- حسب متغير النوع:

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
65.4%	17	ذكر
34.6%	9	انثى
100%	26	المجموع



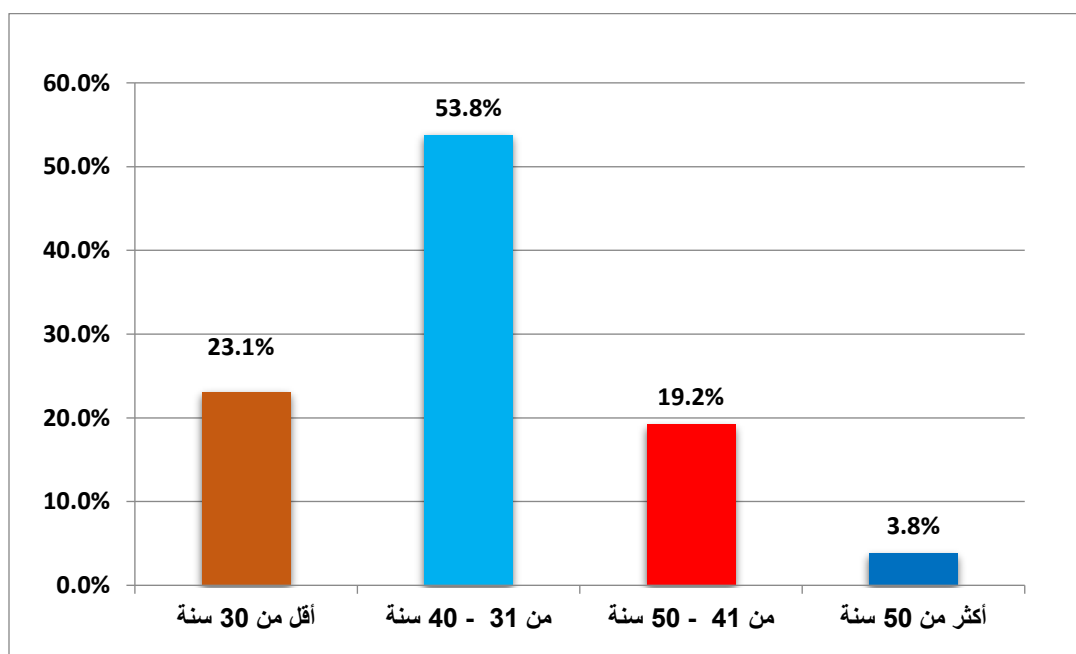
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (17) يمثلون ما نسبته 65.4% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (9) ونسبه 34.6%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	6	23.1%
من 31 - 40 سنة	14	53.8%
من 41 - 50 سنة	5	19.2%
أكثر من 50 سنة	1	3.8%
الإجمالي	26	100%



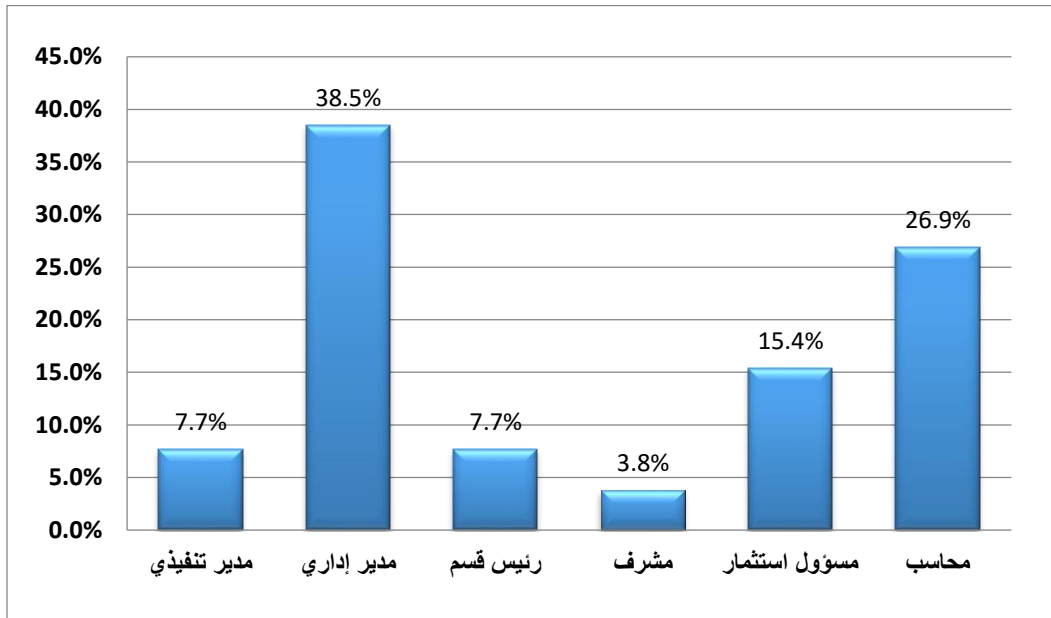
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (من 31 - 40 سنة) بنسبة 53.8% بتكرار بلغ (14)، ثم فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 23.1% وبتكرار بلغ (6)، ثم فئة العمر من (من 41 سنة - 50 سنة) بنسبة 19.2%، وبتكرار بلغ (5) وأخيراً فئة العمر (أكثر من 50 سنة) بنسبة 3.8% وبتكرار بلغ (1).

- المركز الوظيفي

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
7.7%	2	مدير تنفيذي
38.5%	10	مدير إداري
7.7%	2	رئيس قسم
3.8%	1	مشرف
15.4%	4	مسؤول استثمار
26.9%	7	محاسب
100%	26	الإجمالي



شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

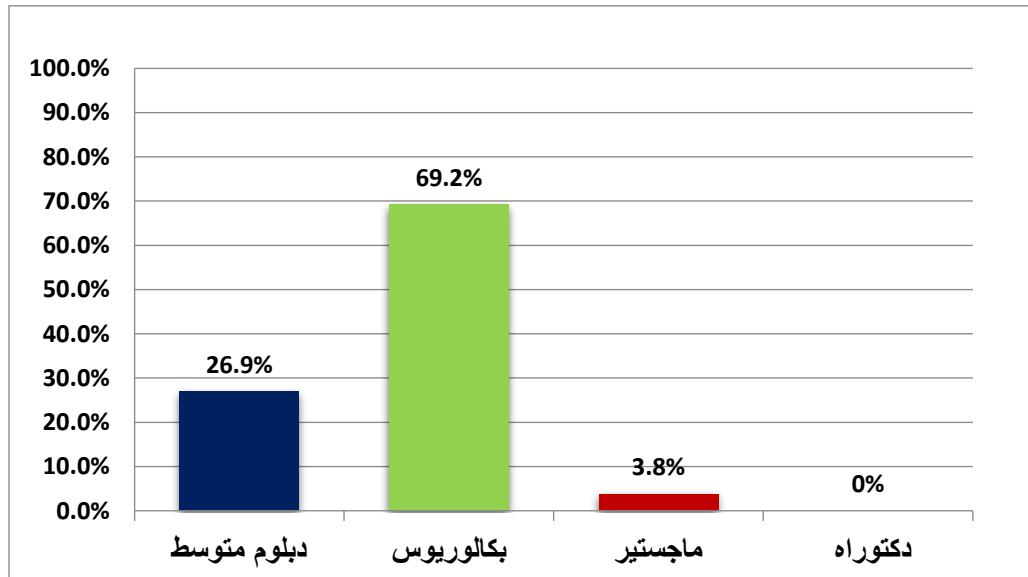
يتبين من الجدول رقم (6) ، والشكل (3) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مدير إداري) بنسبة 38.5% ويتكرر بلغ (10) ، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب) بنسبة 26.9% ويتكرر بلغ (7) ، ثم فئة المركز الوظيفي (مسؤول استثمار) بنسبة 15.4% ويتكرر (4) يليه فئة المركز (مدير تنفيذي + رئيس قسم) بنسبة 7.7%، وأخيراً فئة المركز الوظيفي (مشرف) بنسبة

3.8% وبتكرار (1) ، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مدير إداري + محاسب) أي أن لديهم الخبرة والإلمام الكافية في المجال المحاسبي.

متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	7	26.9%
بكالوريوس	18	69.2%
ماجستير	1	3.8%
دكتوراه	0	0%
الإجمالي	26	100%



شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

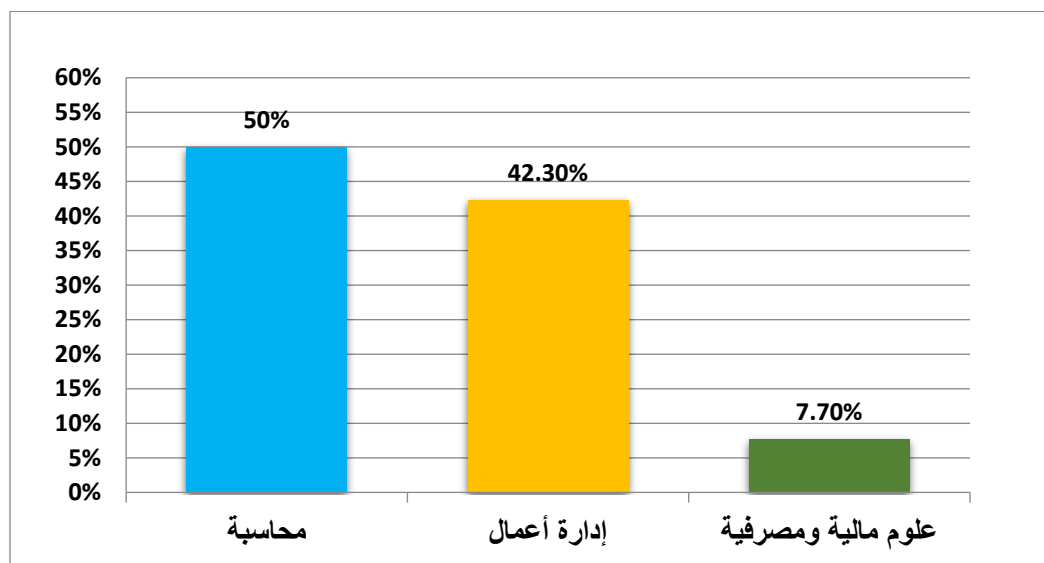
يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 69.2% وبتكرار بلغ (18)، ثم فئة المؤهل (دبلوم متوسط) بنسبة 26.9% وبتكرار بلغ (7)، ثم فئة

المؤهل (ماجستير) بنسبة 3.8% وبتكرار بلغ (1)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- التخصص العلمي

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
50%	13	محاسبة
42.3%	11	إدارة أعمال
7.7%	2	علوم مالية ومصرفية
100%	26	الإجمالي



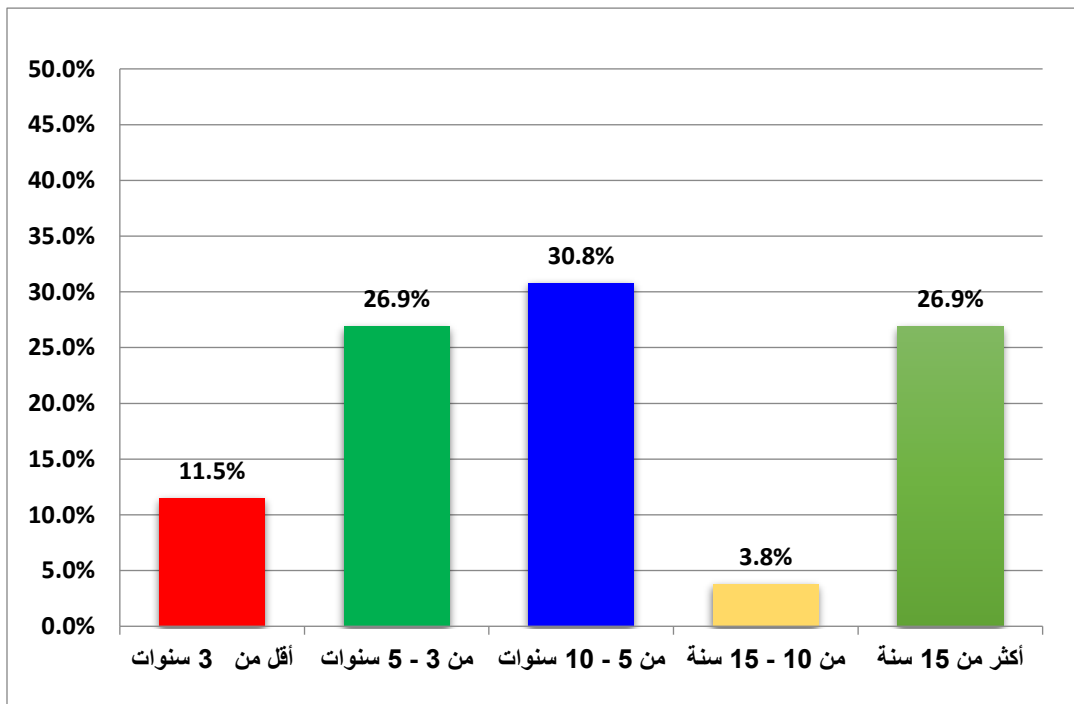
شكل رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (8)، والشكل (5) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (محاسبة) بنسبة 50% وبتكرار بلغ (13)، يليه فئة التخصص (إدارة أعمال) بنسبة 42.3% وبتكرار بلغ (11)، ثم فئة التخصص (علوم مالية ومصرفية) بنسبة 7.7% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي محاسب.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (9) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	3	11.5%
من 3 - 5 سنوات	7	26.9%
من 5 - 10 سنوات	8	30.8%
من 10 - 15 سنة	1	3.8%
أكثر من 15 سنة	7	26.9%
الإجمالي	26	100%



شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (9) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (من 5-10 سنوات) بنسبة 30.8% وبتكرار بلغ (8)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 3-5 سنوات وأكثر من 15 سنة) بنسب 26.9% وبتكرار بلغ (7)، ثم فئة سنوات الخبرة (أقل من 3 سنوات) بنسبة 11.5% وبتكرار

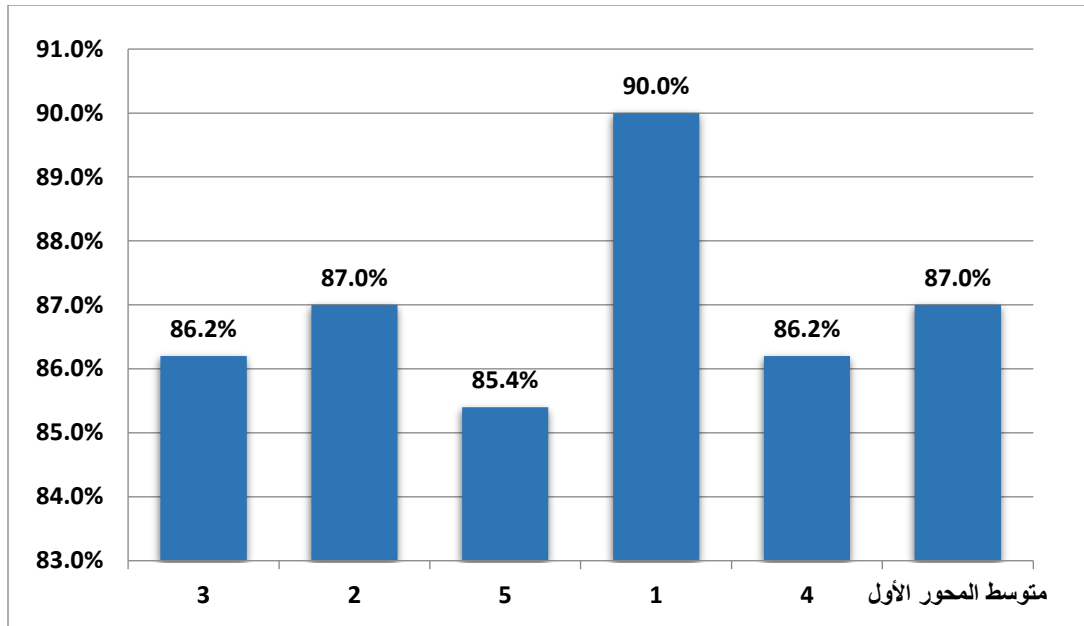
(3)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من 10 - 15 سنوات) بنسبة 3.8% وبتكرار (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة المتوسطة.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي:

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
3	نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين.	1	4.31	0.549	86.2%	عالي
2	النشر للمعلومات المحاسبية يدعم مستوى القدرة التنبؤية للمستثمرين في الشركات	2	4.35	0.562	87.0%	عالي
5	توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصادقية بالمعلومات المنشورة	3	4.27	0.778	85.4%	عالي
1	توفير المعلومات المحاسبية بصورة كافية يساهم في عرض التقارير المالية بصورة مثلى	4	4.50	0.510	90.0%	عالي جداً
4	الالتزام بقواعد ودورية النشر يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة.	5	4.31	0.679	86.2%	عالي
	متوسط المحور الأول		4.35	0.616	87.0%	عالي



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.35)، والنسبة المئوية (87%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

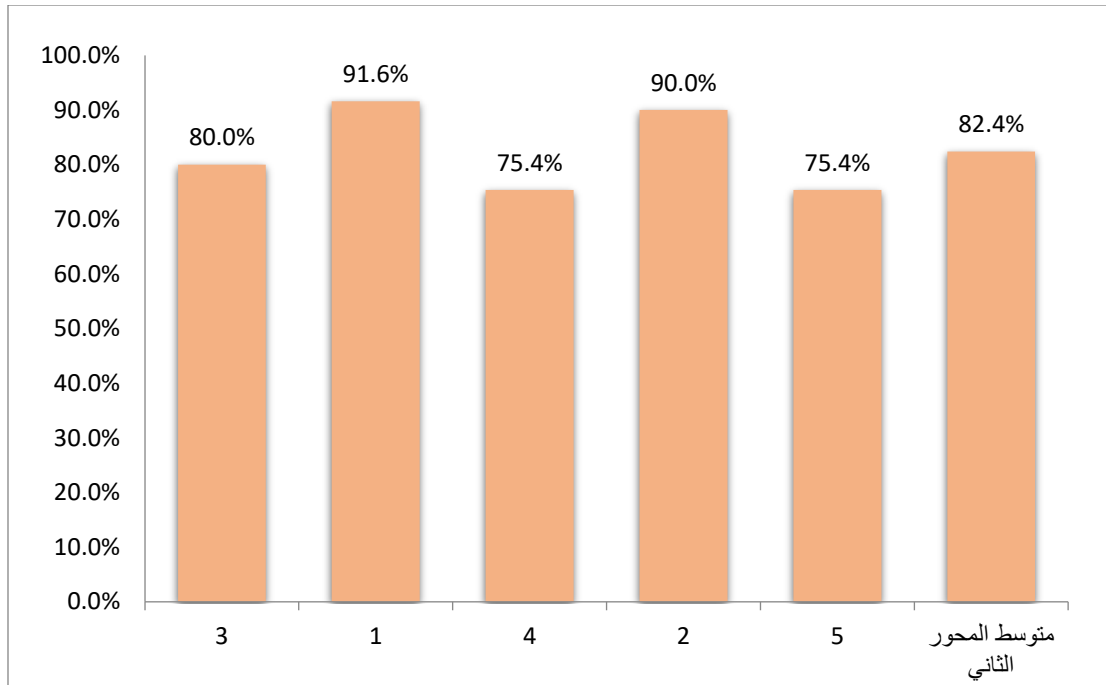
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (توفير المعلومات المحاسبية بصورة كافية يساهم في عرض التقارير المالية بصورة مثلى) حصلت على الترتيب (الأول) بمتوسط حسابي (4.35)، وبتقدير لفظي (عالي جداً)
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (النشر للمعلومات المحاسبية يدعم مستوى القدرة التنبؤية للمستثمرين في الشركات) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.50)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرتين رقم (1، 5) واللذان تنصان على (نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين، الالتزام بقواعد ودورية النشر يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.31).
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصداقية بالمعلومات المنشورة) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.27)
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.35) وبانحراف معياري (0.616) وبتقدير لفظي (عالي جداً)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

2- المحور الثاني: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
3	انتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية يساهم في زيادة كفاءة الأداء بالشركات	1	4.00	0.849	80.0%	عالي
1	توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق لإيجاد فرص استثمارية	2	4.58	0.504	91.6%	عالي جداً
4	التقيد بمعايير النشر للمعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً على كفاءة قرارات الاستثمار	3	3.77	0.951	75.4%	متوسط
2	النشر الفوري للتقارير المالية يساعد المستثمرين على اختيار البديل الأمثل من حيث التكلفة والكفاءة	4	4.50	0.583	90.0%	عالي جداً
5	توحيد معايير النشر للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى رفع كفاءة الشركات.	5	3.77	0.908	75.4%	متوسط
	متوسط المحور الثاني		4.12	0.759	82.4%	عالي



شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات على (4.12)، والنسبة المئوية (82.4%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط لفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (2) والتي تنص على (توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق لإيجاد فرص استثمارية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.58) وبتقدير لفظي (عالي جداً).
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (النشر الفوري للتقارير المالية يساعد المستثمرين على اختيار البديل الأمثل من حيث التكلفة والكفاءة) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.50) وبتقدير لفظي (عالي جداً).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (إنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية يساهم في زيادة كفاءة الأداء بالشركات) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.00).

- أن الفقرتين رقم (3، 5) واللتان تتصان على (التقيد بمعايير النشر للمعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً على كفاءة قرارات الاستثمار، وتوحيد معايير النشر للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى رفع كفاءة الشركات) حصلتا على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.77)

- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أصغر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.

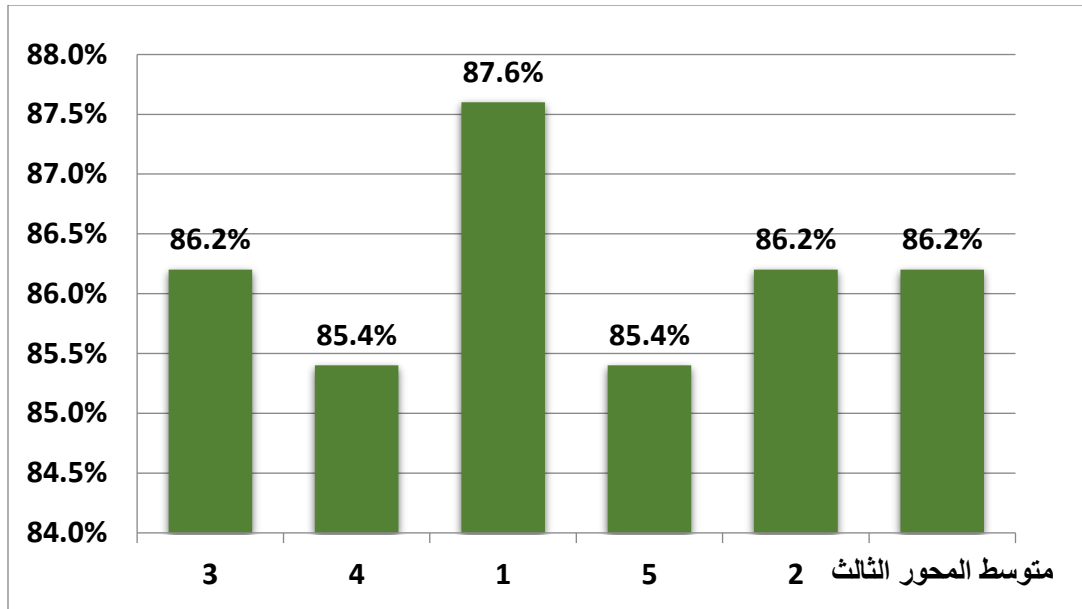
وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.12) وبانحراف معياري (0.759) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

3- المحور الثالث: يؤدي الالتزام بالضوابط والارشادات المحاسبية الى ترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
3	النشر يساعد في توفير معلومة نمطية لجميع المستثمرين مما يساعد في رفع كفاءة السوق وتنوع فرص الاستثمار	1	4.31	0.549	86.2%	عالي
4	يساعد نشر التقارير المالية بصورة كافية في إتاحة الفرصة الاستثمارية بصورة عادلة للمستثمرين.	2	4.27	0.604	85.4%	عالي
1	استخدام الروابط ومواقع الانترنت لدمج التقارير المالية المنشورة يساعد المستثمرين على إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الملائمة	3	4.38	0.637	87.6%	عالي
5	يساهم نشر التقارير المالية في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها	4	4.27	0.724	85.4%	عالي
2	النشر للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية.	5	4.31	0.838	86.2%	عالي
	متوسط المحور الثالث		4.31	0.670	86.2%	عالي



شكل رقم (9) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (12) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات على (4.31)، والنسبة المئوية (86.2%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط لفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (3) والتي تنص على (استخدام الروابط ومواقع الانترنت لدمج التقارير المالية المنشورة يساعد المستثمرين على إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الملائمة) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.38).
- أن الفقرة (5) والتي تنص على (النشر للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.31).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (النشر يساعد في توفير معلومة نمطية لجميع المستثمرين مما يساعد في رفع كفاءة السوق وتنوع فرص الاستثمار) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.31).
- أن الفقرة (2، 4) والتي تنص على (يساعد نشر التقارير المالية بصورة كافية في إتاحة الفرصة الاستثمارية بصورة عادلة للمستثمرين، ويساهم نشر التقارير المالية في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها) حصلتا على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.27).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (4.31) وبانحراف معياري (0.670) وبتقدير لفظي (عالي)، وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أنه يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

ثانياً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار	1	4.35	0.616	87.0%	عالي
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار	3	4.12	0.759	82.4%	عالي
3	يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين	2	4.31	0.670	86.2%	عالي
	المتوسط العام لجميع المحاور		4.26	0.682	85.2%	عالي

يتضح من الجدول السابق والمتعلق الإفصاح المحاسبي و دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.26) وانحراف معياري (0.682)، ودرجة قياس (عالي)، حيث جاء المحور الأول: الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.35) وانحراف معياري (0.616) وبدرجة قياس (عالي)، وحصل المحور الثالث: يؤدي الالتزام بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.670) وبدرجة قياس (عالي)، وحصل المحور الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.759) وبدرجة قياس (عالي).

ويعزو الباحثين حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالي) على أنه يوجد دور للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية).

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحث معالجة اشكالية البحث التي تدور حول الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: الاستنتاجات

1. يهدف مبدأ الإفصاح المحاسبي إلى عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل ومعرفة المركز المالي للشركة من الناحية الاستثمارية، وكذا معرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه الشركة.
2. الإفصاح المحاسبي أصبح ضرورة حتمية يجب على كل المؤسسات التعامل به.
3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين.
4. الاعتماد على النظام المالي والمحاسبي الجديد يعتبر أكثر أماناً للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين خاصة من ناحية الشفافية والإفصاح.
5. أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لان المعلومات المحاسبية المعدة على أساسه تمثل أحداث من الماضي لذلك فإن الوحدة الاقتصادية لم تقم بالإفصاح عن القيمة العادلة لكي تتسم المعلومة المحاسبية بخاصيتي الموثوقية والملائمة.

وخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

6. وافقت العينة في المحور الأول: على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار، بمتوسط حسابي (4.35) وبانحراف معياري (0.616) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن توفير المعلومات المحاسبية بصورة كافية يساهم في عرض التقارير المالية بصورة مثلى.

- أن النشر للمعلومات المحاسبية يدعم مستوى القدرة التنبؤية للمستثمرين في الشركات.
 - أن نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين،
 - الالتزام بقواعد ودورية النشر يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة.
 - أن توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصداقية بالمعلومات المنشورة.
7. وافقت العينة في المحور الثاني: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار، بمتوسط حسابي (4.12) وبانحراف معياري (0.759) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق لإيجاد فرص استثمارية.
 - أن النشر الفوري للتقارير المالية يساعد المستثمرين على اختيار البديل الأمثل من حيث التكلفة والكفاءة.
 - أن إنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية يساهم في زيادة كفاءة الأداء بالشركات.
 - أن التقيد بمعايير النشر للمعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً على كفاءة قرارات الاستثمار، وتوحيد معايير النشر للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى رفع كفاءة الشركات.
8. وافقت العينة في المحور الثالث: على أن الالتزام يؤدي بالضوابط والإرشادات المحاسبية الدولية إلى ترشيد قرارات المستثمرين، بمتوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري (0.670) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن استخدام الروابط ومواقع الانترنت لدمج التقارير المالية المنشورة يساعد المستثمرين على إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الملائمة.
 - أن النشر للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية.
 - أن النشر يساعد في توفير معلومة نمطية لجميع المستثمرين مما يساعد في رفع كفاءة السوق وتنوع فرص الاستثمار.
 - يساعد نشر التقارير المالية بصورة كافية في إتاحة الفرصة الاستثمارية بصورة عادلة للمستثمرين، ويساهم نشر التقارير المالية في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها.
 - أثبتت الدراسة رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة الرئيسية على أن يوجد دور للإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول ككل (4.26) وانحراف معياري (0.682) وبتقدير لفظي (عالي).

ثانياً: التوصيات

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:
- إيلاء الإفصاح المحاسبي المزيد من الاهتمام من قبل المؤسسات اليمينية والعمل بجديه على تحسين مستواه في تقاريرها المالية.
 - أهمية إدراك إدارات المؤسسات المالية لوجود علاقة بين بعض خصائص المؤسسة ومستوى الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أن زيادة مستوى هذا الإفصاح يعكس صورة جيدة عن هذه الخصائص ويعطي مؤشراً عن إمكانيات النجاح المستقبلي للمؤسسة ومدى قدرتها على المنافسة والتفوق والبقاء .
 - على المؤسسة أن تفصح عن سياسات توزيع الأرباح، سواء كان مقسوم أرباح نقدي أم على شكل أسهم مجانية وفي تاريخ إعداد الحسابات الختامية لما له أثر على قرارات المستثمرين
 - يعتبر الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية (الخارجية) باعتبارها محركاً أساسياً باتجاه نجاح المنظمة وتميزها.
 - تثقيف المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بأن لا يعتمدوا بشكل رئيسي على أسعار الأسهم في السوق لكن ينبغي الاعتماد على القيمة العادلة مع بعض المؤشرات الأخرى للتحليل المالي لكي يكون القرار المتخذ أكثر رشداً وعقلانية.
 - محاولة إجراء دراسات حول قياس جودة الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية.
 - الربط بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية ومواضيع أخرى كالعولمة، والتحكم المؤسسي.

المراجع العربية:

- 1- الحساني، ميسون داوود حسين، أساليب الإفصاح المحاسبي: دراسة لبيان تفضيلات مستخدمي المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997.
- 2- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، (الكويت، دار السلاسل، 1990)
- 3- عبدالله، خالد أمين، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول، 1995، ص38-44.
- 4- مطر، محمد عطية، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن شركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، مجلة دراسات للعلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد 20، العدد 2، نيسان 1991، ص116-170.
- 5- فرج، الاتصال المحاسبي واثاره المتعلقة بالبيانات والمعلومات المالية، 2005م، ص16)
- 6- حنان، رضوان حلوة، نظرية محاسبية، (سوريا، منشورات جامعة حلب، 1992).
- 7- جربوع، يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة، وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الاولى، عمان، دار حنين، 2003م.
- 8- عماد، طارق، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة من المعايير الامريكية والبريطانية والعربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004م.
- 9- غرابية والنبر، العلاقة الطردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد المساهمين في الشركة، 1987م)
- 10- مفهوم عملية اتخاذ القرار"، شبكة الألوكة، 2017.
- 11- جامعة القصيم -عمادة التطوير الأكاديمي، مهارات اتخاذ القرار، صفحة 4.
- 12- أمنة مسغوني، سهولة شوية، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، صفحة 43.
- 13- جامعة القاهرة-مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، حل المشاكل وصنع القرار، صفحة 11-12.

- 14- فيحان العتيبي (2004)، دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، المملكة العربية السعودية- الرياض.
- 15- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة 39-62.
- 16- "تطوير مهارات اتخاذ القرار"، مركز صوت الجنوب العربي للإعلام والدراسات، 2017
- 17- وردة برويس (2015م)، فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، بسكرة: جامعة محمد خيضر، صفحة 185-190، 181-182.
- 18- "تعريف ومعنى نموذج اتخاذ القرار في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com، 2018.
- 19- أمينة مسغوني، وسهيلة شوية (2015م)، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر، صفحة 36، 38، 39، 42-45، 55.
- 20- خلاصي مراد (2007م)، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطار في العمل، قسنطينة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة منتوري، صفحة 70-73، 76-78، 30.
- 21- محمد أحمد سويلم، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2009، ص 23
- 22- موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقاً لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، 2006، ص 10 3 .
- 23- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص3.
- 24- أمينة زكي شبانه- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل اليات السوق. المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق. القاهرة 7-9 أبريل 1994. ص2
- 25- بنك مصر قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر أوراق بنك مصر البحثية، العدد 2، 1997، ص12-22.

26- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، 2008، ص 179

27- حسان خضر، مرجع سابق، ص 11.

28- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، 2005، ص 7.

29- زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 16.

المراجع الأجنبية:

- 1- Barret, M. Edgar, "Financial Reporting Practices: Disclosure and Comprehensives in an International Setting", Journal of Accounting Research, Spring, 1976, p 10-26.
- 2- Buzby, Stephen. L, "The Nature of Adequate Disclosure", the Journal of Accountancy, Vol 15, N 05, 1974, p 38-47.
- 3- Hendrikson, Eldon: Disclosure Insights into Requirements in U.S. A and U.K "The /international of Accounting, Vol 04, Spring 1969, p 21-32.
- 4- Moontiz, Mourice, The Basic Postulator of Accounting, Accounting Research Study No 01(New York: AICPA 1961).
- 5- Singhvi, Surendra. S & Desai, Harsha. B, "An Empirical Analysis of the Quality of corporate Financial Disclosure", The Accounting Review, January, 01 46, No 01, 1971, p 129-138.

<https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25905>

<https://lakhasly.com/en/view-summary/bhwDOteojH>

<https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

: <https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

<http://www.moit.gov.ye/moit/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

: <https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

: <https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>

<https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

الملاحق

(الاستبيان)

الاخت/الاخ

المحترمة/المحترم

تحية طيبة وبعد..

يهدىكم الباحث خالص تحياته ويضع بين ايديكم هذا الاستبيان بعنوان "الإفصاح المحاسبي ودوره في جذب الاستثمارات الخارجية" والذي أعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لاستكمال متطلبات البحث.

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية للتعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات وكذلك علاقته بالاستثمارات الخارجية وبهدف تحسين الإفصاح المحاسبي لرفع مستوى الاستثمار في الشركات وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبيان.

ولأهمية الدراسة يأمل الباحث تعاونكم في الاجابة على اسئلة الاستبيان بموضوعية وحيادية مع توخي الدقة حيث ان مساهمتكم في تقديم الاجابة على جميع الاسئلة هو اساس لنجاح البحث والوصول الى النتائج المفيدة.

مع التأكد من ان هذه البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. وأؤكد ان البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة.

وأتمنى تعاونكم والاجابة عن الموضوع بعناية والاهتمام الكامل

شاكر حسن تعاونكم سلفاً

وخالص الشكر والتقدير

اعداد: -

مبارك عبدالحكيم مبارك

القسم الاول: -الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة (✓) على الاجابة المناسبة في ☐

- 1-الجنس:- ذكر ☐ أنثى ☐
- 2-العمر:- أقل من 30 سنة ☐ من 31 الى 40 ☐
- من 41 الى 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3-المركز الوظيفي

- ☐ مدير تنفيذي
- ☐ مدير اداري
- ☐ رئيس قسم
- ☐ مشرف
- ☐ مسؤول استثمار
- ☐ محاسب

4-المؤهل العلمي:-دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

5-التخصص العلمي:-محاسبة ☐ ادارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

6-عدد سنوات الخبرة في الشركة:- أقل من 3 سنوات ☐

- ☐ من 3-5 سنوات
- ☐ من 5-10 سنوات
- ☐ من 10-15 سنة
- ☐ أكثر من 15 سنة

المحور الاول:- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة للمستثمرين.					
2- النشر للمعلومات المحاسبية يدعم مستوى القدرة التنبؤية للمستثمرين في الشركات.					
3- توفير الأدلة والقرائن الكافية يساهم في تحقيق المصادقية بالمعلومات المنشورة.					
4- توفير المعلومات المحاسبية بصورة كافية يساهم في عرض التقارير المالية بصورة مثلى					
5- الالتزام بقواعد ودورية النشر يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة					

المحور الثاني:- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- إنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية يساهم في زيادة كفاءة الأداء بالشركات					
2- توفير معلومات فورية لجميع المستثمرين يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق لإيجاد فرص استثمارية					
3- التقيد بمعايير النشر للمعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً على كفاءة قرارات الاستثمار					.
4- النشر الفوري للتقارير المالية يساعد المستثمرين على اختيار البديل الأمثل من حيث التكلفة والكفاءة					
5- توحيد معايير النشر للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى رفع كفاءة الشركات					

المحور الثالث:- يؤدي الالتزام بالضوابط والارشادات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار الخارجي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- النشر يساعد في توفير معلومة نمطيه لجميع المستثمرين مما يساعد في رفع كفاءة السوق وتنوع فرص الاستثمار.					
2- يساعد نشر التقارير المالية بصورة كافية في إتاحة الفرص الاستثمارية بصورة عادلة للمستثمرين.					
3- استخدام الروابط ومواقع الإنترنت لدمج التقارير المالية المنشورة يساعد المستثمرين على إجراء المقارنات واتخاذ القرارات الملائمة.					
4- يساهم نشر التقارير المالية في تحقيق الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها.					
5- النشر للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية.					